مؤقت

# مجلس الأمن
السنة السابعة والخمسون

الجلسة **٤٦٣١**
الأربعاء، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد بلنغا – إيبوتو | (الكاميرون) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد كنوزين |
| | أيرلندا | السيد راين |
| | بلغاريا | السيد تفروف |
| | الجمهورية العربية السورية | السيد وهبه |
| | سنغافورة | السيد ياب |
| | الصين | السيد جيانغ جيانغ |
| | غينيا | السيد تراوري |
| | فرنسا | السيد لفيت |
| | كولومبيا | السيد بالدييسو |
| | المكسيك | السيد أغيلار سنسر |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد طومسن |
| | موريشيوس | السيد كونجول |
| | النرويج | السيد ترافيك |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد وليامسن |

## جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2002/1176)



02-65643 (A)
*0265643*

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

**إقرار جدول الأعمال**

أقر جدول الأعمال.

**الحالة في البوسنة والهرسك**

**رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2002/1176)**

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أوكرانيا والبوسنة والهرسك والدانمرك وسلوفينيا واليابان ويوغوسلافيا يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل كوسليوجيتش (البوسنة والهرسك) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد كوتشنسكي (أوكرانيا)، وشغلت السيدة لوج (الدانمرك) والسيد كيرا (سلوفينيا) والسيد هنيدا (اليابان) والسيد ساهوفيتش (يوغوسلافيا) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وإذا لا يوجد اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، إلى اللورد بادي أشدون، الممثل السامي للبوسنة والهرسك.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو اللورد أشدون إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة وإذا لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، إلى السيد جاك بول كلاين، الممثل الخاص للأمين العام ومنسق عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد كلاين إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس نسخ من رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن يحيل فيها تقرير الممثل السامي للبوسنة والهرسك، والتي ستصدر بوصفها الوثيقة S/2002/1176.

وفي هذه الجلسة سيستمع أعضاء المجلس إلى إحاطتين إعلاميتين مقدمتين من كل من سعادة اللورد بادي آشدون، الممثل السامي للبوسنة والهرسك والسيد جاك بول كلاين الممثل الخاص للأمين العام ومنسق عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

لن تكون هناك قائمة للمتكلمين في هذه الجلسة. وبغية جعلها جلسة حوار تفاعلي، أناشد الذين يرغبون في طلب الكلمة ألا يدلوا ببيانات معدة سلفا، وإنما يطرحوا أسئلة إلى المتكلمين بعد الاستماع إلى إحاطتهما الإعلاميتين.

وسأعطي الكلمة إلى أعضاء المجلس وغيرهم من غير الأعضاء في المجلس الذين يرغبون في طرح أسئلة. وبوسع أعضاء المجلس الذين يرغبون في الحديث أن يرفعوا أيديهم للتدليل على رغبتهم تلك. أما ممثلي الدول غير الأعضاء في المجلس فيتعين عليهم التقدم لتسجيل أسمائهم لدى الأمانة العامة.

أعطي الكلمة الآن للورد بادي آشدون.

**اللورد أشدون** (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحتكم هذه الفرصة لي. إن هذا هو أول تقرير أقدمه إلى مجلس الأمن بصفتي ممثلا ساميا للبوسنة والهرسك منذ أن تسلمت هذه المهمة من سلفي وولفانغ بيتريش في شهر أيار/مايو.

وأود هذا الصباح أن أعرض على المجلس انطباعاتي عن الأشهر القليلة الأولى من مهمتي وعن أولوياتي بالنسبة لفترة اضطلاعي بهذه المهمة، وما يمكن أن تتوقعوه منا. وما سنطلبه من المجلس ومن الحكومات التي تدعم عملنا وتدفع تكلفته. ولكن قبل أن أفعل ذلك، أود أن أعرب عن سروري البالغ لاستطاعتي المثول هنا جنبا إلى جنب مع صديقي الحميم وزميلي العزيز جاك بول كلاين، المعروض تقريره الأخير قبل رحيل بعثة الأمم المتحدة من البوسنة والهرسك في غضون أسابيع قليلة.

سوف يمثل رحيل بعثة الأمم المتحدة من البوسنة والهرسك نهاية لجهد استمر عشر سنوات من أجل المحافظة على السلام في بلد أوروبي صغير، وهو جهد بلغت تكلفته فقدان أرواح ٢٧٢ شخصا من موظفي الأمم المتحدة. لقد كانت هذه المهمة صعبة وقاسية للغاية. وأنا على يقين من أنكم جميعا - الأعضاء الجالسين هنا حول هذه الطاولة - تعرفون هذه الحقيقة تماما. ولكن عندما تغادر بعثة الأمم المتحدة ذلك البلد فإنها ستفعل ذلك وهي مرفوعة الرأس بعد أن أنجزت مهمتها. وفي رأيي أن عمل البعثة هناك كان من النجاحات التي لم يُجلجل لها والتي لم تلق إلا القليل من المديح. وأود، من جانبي، أن أشيد بذلك الإنجاز وبالعمل الذي قام به أولئك الذين خدموا البوسنة والهرسك تحت علم الأمم المتحدة، وأنا أعرف هنا أنني أتكلم باسم شعب البوسنة والهرسك ككل - عن المساهمات الهائلة التي تفوق الحصر والتي قدمها جاك كلاين شخصيا من خلال قيادته للبعثة وتمسكه بالحق، وعن قدرته الفائقة والمثيرة للرعب في بعض الأحيان من أجل إنجاز العمل. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكره شخصيا على ما قدمه لي من نصح حكيم ودعم مستمر.

وسيوافق الشهر المقبل انقضاء سبع سنوات على انتهاء حرب البوسنة. ومنذ وقت طويل، قد يتذكر الأعضاء أن المتشككين في ذلك الوقت كانوا كثيرين جدا. وقد حذروا من أن الاتفاق لن يعمر طويلا، وأن حفظة السلام سينغمسون في حرب للعصابات، وأن اللاجئين لن يعودوا أبدا إلى ديارهم. وتساءلوا هل نحن من الغباء بحيث نفكر في مجرد احتمال حدوث ذلك. وقالوا إن بلغراد وزغرب ستمارسان بذل نفوذهما إلى حد يتجاوز بكثير ما يمكن لأحد أن يتصوره. وقالوا أيضا إن البوسنة مثل بقية دول البلقان لا حول لها ولا قوة وإن مآلنا هو الفشل.

لا أحد يمكن أن يدعي أن المهمة قد أنجزت بالكامل. فهناك الكثير من العمل الذي ما زال يتعين القيام به. ولا بد لنا من أن نسرع وتيرة تحركنا. غير أنه يجدر أن نذكر أنفسنا بمدى ما حققناه من تقدم منذ تلك الأيام التي كانت فيها قضية البوسنة تطغى على أعمال هذا المجلس.

في داخل البوسنة والهرسك بقي الاتفاق ساريا، واستمر السلام وما زال مستمرا لفترة - دعوني أذكر المجلس - تقارب ضعف الفترة التي استمرت فيها الحرب. ولو ذهبتم اليوم إلى سراييفو لوجدتم في أماكن كثيرة عاصمة

أوروبيـة تنبض بالحياة حلت محل تلـك البلـدة الكئيبـة الـتي كانت قائمة في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٥.

ومع تـأصل السـلام، انخفـض عـدد أفـراد قـوة تثبيـت الاستقرار اللازمين لحمايته من ٠٠٠ ٦٠ إلى نحو ٠٠٠ ١٨ فـرد اليـوم. ومـا زال يُنتظـر أن يتـدنى ذلـك العـدد إلى نحـو ٠٠٠ ١٢ فـرد. واسمحوا لي بـأن أقـول إن أفـراد تلـك القـوة ما زالوا يقومون بمهمـة حيويـة يؤدونها على نحو رائـع، وهـم جديـرون بامتناننا لأنه بدونهـم مـا كـان لنـا أن نحـرز ذلـك التقدم الذي حققناه في تنفيذ السلام المدني.

كما أحرزنا تقدما في تخفيض حجم القوات المسلحة المحلية، وهو أمر سأتطرق إليه خلال لحظات. لقـد كـان عـدد القـوات المسـلحة المحليـة وقـت التوقيـع علـى اتفـاق دايتـون ٠٠٠ ٤٣٠ فرد. وانخفض هـذا الرقـم ليصـل اليـوم إلى نحـو ٠٠٠ ٢٢ فـرد - وهـو رقـم مـا زال مرتفعـا جـدا ولكنـه يمثـل انخفاضا واضحا تماما.

ويعود الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى العمـل الـذي تقـوم بـه الأمـم المتحـدة مـن خـلال مفوضيـة الأمـم المتحـدة لشـؤون اللاجئين. فـهناك نحـو مليـون لاجـئ - دعـوني أكـرر هذا الرقم لأنـه يسـاء فهمـه في بعـض الأحيـان - قرابـة مليـون لاجـئ عـادوا إلى ديـارهم. وبلـغ عـدد العـائدين منـهم مـن الأقليات الإثنية أكثر من ٠٠٠ ٣٥٠ شخص، كما تم حسـم ٦٠ في المائة من المطالبات بممتلكـات محلية. وليـس مـن قبيـل المغالاة القول بأننا اخترعنـا حقـا جديـدا مـن حقـوق الإنسـان في البوسنة والهرسك - ذلك هو حق اللاجئين في العـودة إلى ديارهم بعد انتـهاء الحـرب. وربمـا نسـميه بـالحق البوسـني. ونتيجـة لإعمـال ذلـك الحـق لـن تعـود الحـروب إلى مـا كـانت عليه من قبل.

لقـد تم إصلاح الآلاف مـن المنـازل. ووصلـت طاقـة توليد الكهرباء الآن إلى نحو ٩٠ في المائة مـن المسـتويات الـتي كـانت سـائدة قبـل انـدلاع الحـرب. قبـل سـتة أعـوام كـان المتشـككون يسـتبعدون أي احتمـال لقيـام سـلام حقيقـي في البوسـنة والهرسك بدون وجـود ديمقراطيـة في بلغـراد وزغـرب. وهـا نحـن لدينـا الآن ديمقراطيـة في بلغـراد وزغـرب. وقـد ولى نظام توجمان، وقطعت كرواتيا خطوات كبيرة نحـو الاندمـاج في الاتحـاد الأوروبي، وهـي تضطلـع الآن بـدور بنَّـاء علـى نحـو متزايد في تهيئة سلام مستقر في البوسنة أيضا.

وتجـري الآن محاكمـة ميلوسـوفيتش في لاهـاي. وقـد ذهـب البعـض منـا إلى هنـاك لـلإدلاء بشـهاداتهم ضـده. ومـن دواعـي الأسـف الشـديد أن كـارادتيش وميلاديتـش لم ينضمـا بعد إلى ميلوسوفيتش في لاهاي. ولا حاجـة لنـا إلى القـول بـأن استمرار تركهما يتمتعان بحريتهما أمر يقوض جهودنا بشـدة نـاهيك عـن كونـه يعـوق إعمـال سـيادة القـانون في البوسـنة والهرسك. لقـد حـان الوقـت بعـد انقضـاء سـبع سـنوات علـى اتفـاق دايتـون - وهـو وقـت طـال أمـده - لأن يُلقـى القبـض عليهما ويقدما إلى العدالة.

أرجـو ألا تخطئـوا فـهمي: فالمنطقـة لا تـزال هشـة، وبعض أجزائها ما زالت معرضـة للوقـوع في أزمـات. وأكـرر القـول إن البوسـنة والهرسـك مـا زالـت هشـة، وإن عمليـة المصالحـة فيـها لم تكتمـل بعـد. إن الإبـراء بعـد الحـرب - كمـا تعرف في بريطانيا وفي بلدي أيرلندا الشمالية - أمـر يحتـاج إلى وقت كاف.

إن إحـراز تقدم في منطقة البلقان كثيرا ما يكون أمـرا محبطـا - فـهو يسـير بمعـدل خطوتـين إلى الأمـام وخطـوة إلى الخلف. ولكـن علينا ألا نخطئ بين التقـدم البطـيء واللاتقـدم. ولو كان بإمكانكم أن تلتقطوا صورة للبوسـنة والهرسـك في عـام ١٩٩٦وتقارنوهـا بشـكلها الحـالي فـإنكم سـتدركون الفرق بسهولة؛ وسوف ترون المزيد مـن التحسـن في الأعـوام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦. وبالتـالي نحـن بحاجـة إلى أن

نبقي أعيننا مفتوحة على الصورة الكبيرة وأن نفهمها فهما واضحا.

وهذا هو السبب الذي جعلني، إن جاز لي القول، أرفع أحد حاجبي متعجبا من بعض التعليقات التي جاء معظمها من مناطق تبعد عدة آلاف من الأميال حول نتائج الانتخابات التي جرت مؤخرا في البوسنة والهرسك. دعوني أقول بضع كلمات حول تلك الانتخابات. أولا، أعتقد أن من المخجل أنه لم يُعترف على نطاق واسع بأن تلك الانتخابات كانت أول انتخابات يجريها البوسنيون بأنفسهم. ويجب أن يلاحظ أيضا أنها جرت بصورة رائعة، وقد يقول البعض إنها ربما كانت أفضل من أي انتخابات أجراها المجتمع الدولي. ولقد شهد مكتب شؤون المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان لصالح الطريقة التي نفَّذ بها أبناء البوسنة تلك المهمة، وهي من أشق المهام التي يتعين أن تقوم بها أي دولة، ناهيك عن كونها أجريت بعد ستة أعوام فقط من حرب مروعة. إن تلك الانتخابات لم تجر بكفاءة فحسب بل إنها أيضا جرت بعنف أقل مما يحدث في الانتخابات التي تجرى في بلدي، أيرلندا الشمالية.

وثانيا، إنني لا أجادل في أن تلك النتيجة مخيبة للآمال. فهي تعكس، في اعتقادي موجة الإحباط المتفشية في العملية السياسية في البوسنة والهرسك - وربما ينبغي لنا، نحن في المجتمع الدولي أن ننظر إلى أنفسنا في هذا الصدد - كما تعكس قدرا معينا من الإجهاد من جراء إجراء ستة انتخابات رئيسية في ست سنوات. وأعجب، ماذا تكون النتيجة في بلداننا لو أجرينا انتخابا كل سنتين طوال السنوات الست الماضية؛ ربما لم نكن لنصل إلى ٥٥ في المائة.

أما عن النتائج فقد قرأت عناوين كثيرة في الصحف عن عودة إلى القومية في البوسنة والهرسك. أحدها يقول ''عودة إلى المستقبل''؛ وآخر يقول ''نتقدم إلى الماضي''. ولكني لا أعتقد ذلك دقيقا. ففي حزبين قوميين من الأحزاب القومية الثلاثة انخفض عدد الأصوات و لم يرتفع. أما الحزب الأوفر حظا من بينها فهو الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل، وهو حزب غير قومي - فكان هو الفائز الكبير في تلك الليلة.

ولذا أناشد المجلس، كما ناشدت الأحزاب في البوسنة والهرسك، ألا يخطئ في قراءة نتائج الانتخابات. فما شهدناه كان صوت احتجاج - أو ربما نسميه - في ضوء النتائج المتدنية - عدم تصويت احتجاجي - على السياسات والسياسيين عموما، وعلى بطء عجلة الإصلاح. ومرة أخرى أقول إن المرء لا يحتاج إلى زيارة البوسنة والهرسك للوقوف على تدني النتائج، لأن الناس قد سئموا السياسيين. وأنا أعرف هذا؛ فقد كنت منهم.

لقد جبت طول البلاد وعرضها في البوسنة والهرسك لمتابعة الانتخابات. وسمعت الرسالة من الناخبين أنفسهم، في اجتماع عام عقب اجتماع عام وفي أحاديث إذاعية عديدة. فاسمحوا لي أولا أن أبلغ المجلس بما لم تحمله الرسالة. إنها لم تكن ''أعطونا القومية''. بل كانت ''أعطونا المستقبل''.

فالمواطنون في البوسنة والهرسك، خلاف نظرائهم في وسط وشرق أوروبا، لم يعاقبوا قادتهم على فرط الإصلاح؛ ولكن عاقبوهم على قلة الإصلاح وبطئه. لقد كانت تلك الانتخابات صيحة طلبا للنجدة.

والحكومة الجديدة في البوسنة والهرسك، أيا كانت، لا بد أن تصغي لتلك الصيحة الواضحة، ولا بد لنا هذا في المجتمع الدولي. ذلك أنه مهما كان شكل الحكومة الجديدة في البوسنة والهرسك فالتحديات التي تواجه البلد هي نفسها اليوم كما كانت قبل يوم الانتخاب، وهي في هذا الشهر على ما كانت عليه في الشهر المنصرم. وما زلنا نواجه التحدي الكبير المتمثل في إقرار سيادة القانون. وما زلنا

نواجه التحدي الكبير المتمثل في إيجاد الوظائف، وما زلنا نواجه التحدي الهائل المتمثل في إقامة مؤسسات حكومية فعالة ومستقرة وفي رفع مستويات المعيشة عموما. وبعبارة أخرى فما زلنا نواجه تحدي ''تنشيط البوسنة والهرسك'' - وهو الشعار الذي رفعته للفترة القادمة من ولايتي. إن الشيء الوحيد الذي تغير هو أن تلك التحديات أصبحت الآن أكثر إلحاحا.

لقد قلت عندما شغلت منصبي إن أولوياتي هي ''أولا، العدالة ثم الوظائف، عن طريق الإصلاح''، ولا تزال هذه هي أولوياتي. وهي مبينة في الوثيقة التي اتفقنا عليها بالاشتراك مع سلطات البوسنة والهرسك. والوثيقة تسمى ''العدالة والوظائف''، وهي تحدد بدقة الخطوات التي يتعين اتخاذها الآن كي نحقق لشعب البوسنة والهرسك سيادة القانون وفرصة للعمل.

لقد بدأنا الخطوة الأولى في إقرار سيادة القانون. وسلمنا بحضور المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك لإبراز تلك الأولوية، وبدأنا تجميع الأدوات التي نحتاجها لترسيخ سيادة القانون. ونحن بسبيلنا إلى إنشاء وحدة تعالج مسألة الجريمة والفساد. وأنشأنا وحدة جديدة للإصلاح القانوني يرأسها البوسنيون وكل موظفيها تقريبا من البوسنيين لإعادة صياغة القانون البوسني. وبدأنا مع سلطات البوسنة والهرسك العملية التي كان لا بد أن تبدأ من زمن بعيد، وهي إعادة هيكلة نظام المحاكم في البلد بكل مستوياته، وكفالة ألا يقوم بتطبيق القوانين إلا القضاة ورجال النيابة الأمناء. وكنا قد وعدنا بإنشاء المجلس العالي للقضاء والنيابة في فصل الخريف، ويسرني أن أقول إنه قد أنشئ ويمارس عمله الآن. وأنشأنا دائرة خاصة في المحكمة الوطنية في البوسنة والهرسك وإدارة خاصة للنيابة العامة في البوسنة والهرسك للنظر في قضايا الجريمة المنظمة. وأنا مصمم على أن تمارس هذه الأجهزة عملها بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر، مهما حدث للنظر في القضايا ومحاكمة المجرمين. وهذا تقدم سريع ولكن لا بد من إنجازه.

وفي كانون الثاني/يناير ستحل بعثة الشرطة الأوروبية محل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. وأعرب مرة أخرى عن امتناني للسيد جاك بول كلاين ولبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك لما يبذلونه للتأكد من حدوث ذلك بالسلاسة والكفاءة الممكنة. فثمة أوقات عصيبة تنتظرنا. ولكن بفضل أسلافي والعمل العظيم الذي أدته الأمم المتحدة أصبحت لدينا أسس متينة ليقوم عليها عملنا.

ولذا فنحن نتقدم. ولكن أمامنا عمل كبير - ولا بد أن نقوم به بمزيد من السرعة - حتى يقوم في البوسنة والهرسك نظام قضائي فاعل. ونحن الآن بحاجة إلى أن نشمر عن سواعدنا لبذل جهودنا لأن يضم القانون البنود التشريعية الأساسية الهامة، الضرورية لإقامة العدل في البوسنة والهرسك. ولكن إذا أردنا تحقيق النجاح - وهنا موضع المناشدة - فنحن بحاجة إلى أن تزودنا حكوماتكم بالدعم العملي الضروري لتحقيق النجاح.

وعماد جهودنا هو المحكمة الجديدة في البوسنة والهرسك. فلا بد من أن تتوافر لها الأدوات اللازمة لأداء عملها، من قبيل وضع قانون جنائي جديد وقانون للإجراءات الجنائية، نحن على وشك عرضه للإنفاذ. وثمة أدوات أخرى تحتاجها المحكمة أيضا، علينا أن نلجأ فيها إلى المجتمع الدولي - ومن هذه الأدوات الخبراء والموارد مما يلزم لتنفيذ ما لا بد منه من برامج حماية الشهود وبرامج مكافحة غسل الأموال وبرامج مصادرة الممتلكات، وتوفير القضاة وأعضاء النيابة للإشراف على القضاة ورجال النيابة المحليين وتوجيههم أثناء تنفيذهم لنظام العدل الجديد.

وأذكّر المجلس بأن البوسنة والهرسك الآن أول دولة في المنطقة تتخذ الخطوة - الأساسية في الديمقراطية الحديثة -

التي تفصل بها بين من يسنون القوانين ومن يقومون بتنفيذها. كما أننا سوف نحتاج إلى دعم دولي كبير لتدريب المحليين من القضاة ورجال النيابة والشرطة وموظفي المحاكم وهيئات الدفاع، على تطبيق القانون الجنائي الجديد الذي سيبدأ تنفيذه قريبا. وهذا هو نوع المساعدة الذي لا يمكن أن يقدمه إلا المجتمع الدولي.

ولكننا نحتاج الآن أيضا إلى فتح جبهة أخرى للإصلاح هي: الإصلاح الاقتصادي. والوقت مرة أخرى ليس في صالح البوسنة. وسيتعين علينا أن نتحرك بسرعة – بغاية السرعة المضنية – إذا كنا سنصلح اقتصاد البوسنة المتصلب. وأقولها بعبارة أخرى: الوقت الآن في غير صالح البوسنة والهرسك. فالمساعدات في تناقص والديون في تصاعد، والاستثمار الخاص الأجنبي لا يتزايد لرأب الثغرة. ويتبين من النظر إلى المؤشرات الاقتصادية أن مريضنا يتأرجح بين قائمة الحالات الخطرة والحالات الحرجة. فليس أمامنا من خيار سوى الدفع الشديد لعنصر الإصلاح الاقتصادي بسرعة – وأقولها ثانية، بسرعة شديدة – في البوسنة والهرسك. وسيتعين علينا أن نسرع في الأداء، وربما بقسوة حتى نحرك الاقتصاد. وفي هذه المرحلة يكون للسرعة حسابها أكثر من الإتقان. ويتعين أن يكون شعارنا "الأفضل هو عدو الحسن".

نحن نتقدم بعض الشيء بالفعل. فقد سنت بعض القوانين الهامة في الشهور القليلة الماضية، وشمل ذلك تعديل القانون المحلي للطيران المدني وقوانين هيئة الكهرباء وقانون الامتيازات الاتحادي والقانون المحلي للمصارف والقانون المحلي للمهن البيطرية. ولكن علينا أن ندفع هذه العجلة أكثر من ذلك. ونحتاج، في جملة أمور، إلى وضع ميزانية واحدة ونظام لتسجيل الأعمال التجارية في خطوة واحدة، والسير بجرّافة في خضم البيروقراطية التي تحول دون توطيد الأعمال في القطاع القانوني وتلقي بها في غمرة الاقتصاد الرمادي.

ولكن لن يحسّن أي تشريع أحوال الناس إلا إذا نُفذ. ولن يجدي أي جزء منه شرو قطمير إذا كانت الطريقة التي تتبعها الحكومة تدمر فرص العمل بدلا من إيجاد فرص جديدة، أو إذا كانت الطريقة التي تجمع بها الحكومة إيراداتها تجلب الفقر في الخدمات العامة وتثري المجرمين.

وإذا كان المنتظر من المجتمع الدولي – وأنا هنا أتحدث إلى زملائي البوسنيين – هو مواصلة دعم البوسنة والهرسك، وإذا أريد من دافعي الضرائب في العالم أن يبنوا المستشفيات والمدارس، فعليهم حينئذ أن يعلموا أنهم يدعمون الإصلاح وليس المبتزين. وتشير التقديرات الحالية – ومضطر للقول، التقديرات المحافظة إلى أن نحو ٦٠٠ مليون مارك قابل للتحويل – أي ٣٠٠ مليون يورو – تضيع سنويا في التزوير الجمركي. وهذا يعادل مرة ونصف من ميزانية الدولة تضيع لصالح الفساد والتهريب. ويضيع ما يعادل الميزانية السنوية للدولة للخدمات الحدودية، أي نحو ٣٠ مليون يورو، خلال شهر واحد في التلاعب في ضريبة المبيعات. فإذا كان على المجتمع الدولي أن يفي بالتزامه تجاه البوسنة والهرسك، لا بد أن يتوقف هذا بكل بساطة.

وهذا هو سبب اقتراحنا الاستعاضة عن ضريبة المبيعات المعرضة للفساد بنظام عصري لضريبة القيمة المضافة، يطبق كما يجب على مستوى الدولة. وهذا هو سبب طلبنا من اللجنة الأوروبية أن توصي بالكيفية التي يجب أن نعمل بها مع سلطات البوسنة والهرسك لإصلاح النظام الجمركي للقضاء على الغش وزيادة الإيرادات.

ولكن ليس هناك جدوى من إعطاء أموال أكثر لمؤسسات مركزية ضعيفة، ولذلك نقترح أيضا تغييرات في الحكومة المركزية للبوسنة، مجلس الوزراء، لإنهاء نظام التناوب العرقي، الذي يؤدي إلى تناوب وزاري شاذ ويرسخ عدم الاستقرار حيث لا يمكننا ذلك. ونقترح أيضا إعطاء

الرئيس – دعونا نطلق عليه أو عليها لقب رئيس الوزراء في الوقت الحالي – موظفين حكوميين محترفين لدعم العمل الذي يقوم أو تقوم به بغية إتمام ذلك العمل الحيوي. ومرة أخرى، سيكون لزاما علينا أن نطلب من المجتمع الدولي أن يقدم مساعدته. فاستثمار موارد قليلة نسبيا سيؤدي إلى أرباح كبيرة في زيادة كفاءة الحكومة البوسنية فيما بعد. وهذه الإصلاحات الهيكلية، مضافا إليها إصلاحات اقتصادية قوية، هي الخطوات الأساسية للإجابة على سؤال كيفية إنجاح البوسنة والهرسك. وبغض النظر عن تشكيل الحكومة، الذي لم يتم اتخاذ قرار بشأنه حتى الآن، فرسالتي لن تتغير: سنحكم عليكم ليس باستخدام ما ذكرتموه في حملة الانتخابات ولكن بما تفعلوه في مناصبكم. وإذا كنتم جادين بشأن الإصلاح، فلديكم فرصة إثبات ذلك.

وبعد سبع سنوات منذ دايتون، تدخل البوسنة والهرسك مرحلة حيوية. فالمهمة التي نحاول القيام بها مهمة يمكن إنجازها، ولكن لن ننجح في القيام بها إلا إذا ظللنا نركز عليها بتصميم وقوة – وقد يكون في بعض الأحيان حتى بقدر من عدم الراحة. ونهجي، بوصفي الممثل السامي، سيكون التمييز من دون رحمة بين تلك الأشياء الأساسية حقا وتلك المرغوب فيها فقط. وينبغي أن يركز مكتب الممثل السامي أولا، بما له من سلطات، على الأشياء الأولى وليس الثانية. ومهمتنا هي إتمام ما بدأنا فيه والتركيز على المهام الرئيسية المتبقية. وسيكون جدول أعمالنا الرئيسي، كما وصفت، العدالة والوظائف وإنجاح البوسنة والهرسك.

وسنحتاج أيضا إلى المضي قدما في عملية تقليل حجم القوات المسلحة وإعادة تنظيمها لنضمن أنها ستصبح قوة للاستقرار وليس لعدم الاستقرار. وكما قلت، لقد تحقق تقدم في العام الماضي؛ ولكننا نحتاج إلى إسراعه وتعزيزه إذا ما كان للبوسنة والهرسك أن يصير لها قوات مسلحة يمكنها أن تتحمل تكلفتها وإذا ما كان لها أن تتطور إلى مستوى الدول من ناحية الأمن فيما يتعلق بالدفاع بحيث يفي البلد بالتزاماته كدولة ذات سيادة ويؤدي دوره في الأمن الإقليمي وخاصة داخل سياق الهياكل الأطلسية.

وفيما يتعلق بعودة اللاجئين، فإنني أعتقد أنها قصة نجاح مدهشة للغاية، وإن لم يكن هناك من يشيد بها، ويتعين علينا أن نحافظ على تلك الجهود أثناء عام ٢٠٠٣ وفي خلاله إذا ما كان لنا أن نصبح في وضع يسمح لنا بأن نسلم هذا العبء بنجاح إلى سلطات البوسنة والهرسك بحلول نهاية العام القادم، وأنا مصّر على أننا سنصبح في هذا الوضع. ونحن نحتاج إلى الدعم والتمويل المستمرين في السنة القادمة لكي ننجز ذلك. وبصورة خاصة، نحتاج لبناء قدرات المؤسسات المحلية في أثناء استعدادها لتولي المسؤوليات الرئيسية لإدارة العودة.

ولذلك لا يمكنني أن أخفي على المجلس أن ما يقلقني هو أن بعض البلدان، بما فيها بلدان كانت أكبر المساهمين في الماضي بدأت قبل الأوان في تقليل تمويلها من أجل عودة اللاجئين في العام القادم، في الوقت الذي يبدو فيه النجاح المستدام قريب المنال. لنكن حذرين حتى لا نخطف الهزيمة من بين أنياب النصر. ولكنني مصمم على أن نتحرك في مكتب الممثل السامي صوب تسليم المهام إلى شعب البوسنة والهرسك بسرعة أكبر بكثير.

ولكي نوفر التركيز والنظام الضرورين لجهود مكتب الممثل السامي، أصدرت تعليماتي إلى هيئة الموظفين بوضع خطة تنفيذ ولاية البعثة – عمل السيد جاك كلاين على وضعها، فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، ونحن نتبع خطاه. والغرض من تلك الخطة هو تحديد المهام الرئيسية لمكتب الممثل السامي وكيف نقترح إنجازها وذلك بوضوح وبإيجاز وبلغة يمكن أن يفهمها كل شخص وبمعايير يمكن قياسها. وستكون تلك الوثيقة جاهزة قبل اجتماع

مجلس توجيه لجنة تنفيذ السلام في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. وهي لن تدفع للأمام إعمالنا فحسب، ولكن أيضا هياكلنا الداخلية.

ويتعين علينا أن نتذكر - وأعتقد أن بعض زملائي الدوليين في البوسنة والهرسك لا يتذكرون - أن مهمتنا ليست إنشاء دولة من الطراز الأول في البوسنة والهرسك فحسب، ولكن أيضا محاولة أن نجعل البلد يصل إلى النقطة التي يرتكز فيها سلامه على أساس راسخ؛ وأنه لا يواصل تشكيل تهديد له أو لجيرانه؛ وأنه أصبح شريكا دوليا وإقليميا يعول عليه داخل هياكل دولة أوروبية حديثة، وعبر الوقت، راسخا على مسار التكامل في الاتحاد الأوروبي. وبمجرد أن نحقق ذلك، سيحين لنا الوقت لكي نسلم ذلك العمل إلى الشعب الذي ينبغي له أن يقوم به والذي، في اعتقادي، له القدرة على القيام بما هو أكثر من ذلك، وهو شعب البوسنة والهرسك ذاته.

وأرحب ترحيبا شديدا بحقيقة أن الاتحاد الأوروبي يتحمل قدرا متزايدا من العبء داخل البوسنة والهرسك، كما يفعل في سائر أنحاء منطقة البلقان. وتلك حقيقة هامة، وقد يمكن توضيحها بأفضل صورة بأنني واحد من الذين يطلقون عليهم من يؤدي وظيفتين لدى الاتحاد الأوروبي ومجلس الأمن. ولكن تظل البوسنة والهرسك جهد فريق ينخرط فيه العالم بأسره ويجب أن يظل منخرطا فيه إذا ما كان لنا أن ننجزه بنجاح، وأعتقد أننا سننجح. واسمحوا لي أن أقول إن ذلك يضع علينا التزاما خاصا تجاه جيران البوسنة والهرسك - وخاصة تجاه كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية - لكي نعمل بفعالية من أجل الاستقرار والمصالحة في البوسنة والهرسك وأن نظهر الاحترام الكامل الذي أظهرته كرواتيا من دون أي شك، والذي تواصل بلغراد إظهاره أيضا، لسيادة البوسنة والهرسك ولسلامتها الإقليمية.

وفي الختام، وحتى قبل ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ذكرنا التاريخ الحديث المأساوي للبلقان بالمخاطر التي يمكن للدول التي سقطت أو التي تسقط أن تشكلها على المجتمع الدولي بأسره؛ وكيف يمكن لعدم الاستقرار أن يكون معديا؛ ومدى سرعة أن تصبح مشاكل الآخرين مشاكل الجميع. وتعلمنا ذلك الدرس في البلقان، ويجب أن نواصل إظهار أننا لم ننساه في البلقان وفي البوسنة والهرسك.

ولكننا تعلمنا شيئا آخر أيضا من مناطق أخرى في قارتنا الأوروبية. فقد غيرت بلدان في وسط وشرق أوروبا بصورة مذهلة مفاهيمها، بفضل جهودها ذاتها، وبدعم وانخراط كبيرين من المجتمع الدولي. وتقف تلك البلدان الآن على عتبة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

ولدينا الآن، ولدى شعب البوسنة والهرسك، فرصة وضع البوسنة والهرسك بصورة راسخة على نفس الطريق وأن نعطي شعبها فرصة ثانية في مستقبل أكثر إشراقا من ذلك الذي فقده بقسوة منذ عقد من الزمان. وبالطبع، وفي نهاية المطاف، الأمر متروك لشعب البوسنة والهرسك أن يغتنم الفرصة لكي يتحول إلى الطريق المؤدي إلى أوروبا ولكي يصل إلى نقطة اللاعودة. والقيام بكل تلك الأشياء سيتطلب تمويلا إضافيا؛ وسيتطلب وجودا عسكريا متواصلا لبعض الوقت، وإن كان متناقصا، وسيتطلب أشخاصا مؤهلين ومخلصين من المجتمع الدولي. وقبل كل شيء، سيتطلب شيئا آخر هو الإرادة السياسية. وستكون تلك الإرادة ضرورية لإنجاح العمل، وهو نجاح أعتقد أنه الآن في متناول أيدينا، وما لم نجد التدابير والإرادة السياسية، فلن يتحقق ذلك، في مواجهة أزمات أخرى في العالم، ومن أجل الاستمرار على هذا الدرب.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد جاك بول كلاين، الممثل الخاص للأمين العام ومنسق عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

**السيد كلاين** (تكلم بالفرنسية): أتشرف بأن أصف لأعضاء مجلس الأمن التقدم الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في إعداد وتنفيذ المهام الرئيسية لولايتها من الآن وحتى نهاية هذا العام.

يكاد عمل البعثة أن ينتهي؛ وقد بدأ عمل صديقي الممتاز بادي أشدون من فوره. ولكن وجودنا المشترك في المجلس اليوم يوضح المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن في الإشراف على عملية تنفيذ اتفاق دايتون للسلام. ووجودنا هنا يبعث أيضا برسالة واضحة إلى شعب البوسنة والهرسك، ألا وهي أن المجتمع الدولي يعتزم مواصلة الالتزام بضمان الإنهاء التام للعملية التي بدأت في عام ١٩٩٥.

(واصل كلمته بالانكليزية)

في ضوء الانتخابات الأخيرة، اسمحوا لي بأن أعلق بإيجاز على الحالة السياسية الراهنة لأنها تؤثر على بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، قبل أن أنتقل إلى عمل البعثة المحدد وترتيبات نقل المهمة إلى بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي.

فيما يخص نتائج الانتخابات التي أجريت مؤخرا، ليس هذا هو الوقت المناسب للشعور بالتشاؤم أو بالرضا الذاتي. والإقبال القوي من جانب الأحزاب القومية لا يعني أن عملية تنفيذ السلام ستتوقف. لكنه سيفرض بيئة سياسية أكثر تحديا تتطلب تدخلا قويا والتزاما مستمرا للإبقاء على البوسنة والهرسك على طريق الإصلاح.

وإنني أتفق اتفاقا تاما مع تقييم الممثل السامي بأن التصويت لصالح أحزاب المعارضة التي تسمى الأحزاب القومية لا يعني التصويت للقومية المتطرفة، على طراز ميلوسيفيتش وتوجمان. وهناك ثلاثة أسباب لهذا: أولا، كان هذا تصويت احتجاج ضد عدم أداء غير القوميين. والأحزاب الأكثر ارتباطا بالحكومات المخيبة للآمال خلال العامين الماضين عوقبت، بصرف النظر عن وضعها القومي أو غير القومي. وأحزاب المعارضة، مهما كان لونها السياسي، حققت نجاحا. وفي وقت يتسم بتحول اقتصادي سلبي حاد، ينبغي ألا يثير هذا الدهشة.

ثانيا، كل أحزاب المعارضة قامت بحملتها بناء على برامج إصلاح أكثر وليس برامج إصلاح أقل. وحكمت حكما صحيحا على الشعور بالإحباط وخيبة الأمل بين الناخبين الذين ضاقوا ذرعا بالجريمة، والفساد، والتراخي. وفي اتهام لطبقة الزعماء السياسيين الحاليين كلهم، لم يصوت الشباب على الإطلاق.

ثالثا، الضرورة الاقتصادية وإدراك أن القوة يمكن أن تحدث تغييرا عن طريق صندوق الانتخابات آخذا الآن يلطفان من بيانات الأحزاب القومية. وأخذ يظهر الآن واقعيون وإصلاحيون. وبالفعل، فإن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك تلقت تعاونا من السلطات ”القومية“ في كيان ”جمهورية صربسكا“ ومنطقة موستار أفضل من التعاون الذي تلقته من تحالف غير القوميين على مستوى وزارة الداخلية الاتحادية، حيث طال أمد إحراز التقدم وبات صعبا.

ولكن ينبغي ألا تخدرنا الوعود. وبالفعل، هناك إشارات منذرة بالسوء إلى تدخل سياسي متجدد في قوات الشرطة. وأحد أهداف البعثة الرئيسية لا يزال يتمثل في رسم خط واضح بين دور السلطات السياسية والدور غير السياسي لأعضاء وكالات إنفاذ القانون. والقوانين التي توضح هذا الفارق، اعتمدت في أنحاء البلاد. ولذلك، مما يثير القلق العميق أن بعض وزراء الداخلية وأعضاء الأحزاب السياسية، يسعون إلى ممارسة ضغط غير مطلوب على بعض

قادة الشرطة، الذين اختيروا عن طريق منافسة مفتوحة على أساس القدرة المهنية والحياد السياسي. والتهديدات التي وجهت مؤخرا ضدهم وضد أسرهم يجب أن تدان أشد إدانة.

إن التحدي الذي نتعرض له جميعا هو أن نلزم السياسيين المنتخبين حديثا بالوفاء بوعودهم الإصلاحية. وقد اختار الممثل السامي، بحكمة، أن يركز على البرامج، وليس على الأحزاب، وحدد الخطوات الأساسية التي يجب أن تتخذها البوسنة والهرسك للدخول في مستقبلها الأوروبي. لكنه سيتطلب أقوى الدعم لتنفيذ جدول أعمال الإصلاح.

وأنا مرتاح، بشكل خاص، لأن دور القانون وضع في صلب برنامج الإصلاح. وكما تدركون جميعا، فإن البعثة منحت قدرا ضئيلا من الولاية الدولية في البوسنة والهرسك. وتركيزنا لا يزال على إصلاح الشرطة وإعادة هيكلتها، لكن هذا عنصر واحد في حكم القانون.

وإصلاح السلطة القضائية والنظام القانوني كله متعثر ويتطلب اتخاذ تدابير قوية، و لم يبدأ إلا مؤخرا. ولا يسعنا أن يكون لنا اختصاص جنائي مشترك في البوسنة والهرسك، من ناحية، مع اختصاصات قانونية وقضائية كثيرة مقسمة ولا يمكن العمل بها، من ناحية أخرى.

وإذ أنتقل الآن إلى التقدم الذي حققته البعثة، يسرني أن أقول إن الانتخابات كانت، بالنسبة لنا، نجاحا لا شك فيه. وأبلغ كل المراقبين المحليين والدوليين بأن تلك الانتخابات أجريت في ظل ظروف من الأمن التام. وقد قام أفراد فرقة عمل الشرطة الدولية المكونة من حوالي ١ ١٠٠ فرد برصد الشرطة المحلية، من خلال ٥٦١ دورية مشتركة ومستقلة. وكان تخطيط وأداء الشرطة المحلية بارزين. وهذا الإنجاز يضاف إلى السجل المثير للاهتمام إلى حد كبير الذي اتصفت به الشرطة المحلية خلال العام في وضع وتنفيذ خطط أمنية لعودة الأقليات، ولأحداث العام الحساسة مثل التجمعات الدينية، والاحتفالات، والأحداث الرياضية الكبرى.

وواقع الأمر أن البوسنة والهرسك فيها الآن معدل عام للجريمة أدنى من معدلات بلدان كثيرة في أوروبا الغربية. وهذا عزز عودة أعداد كبيرة من اللاجئين والمشردين منذ اندلاع الحرب. والأمن لم يعد عائقا أمام العودة إلى أي مكان في البلاد.

والبوسنة والهرسك لم تعد نقطة دخول رئيسية إلى أوروبا للمهاجرين غير الشرعيين. وفي الشهر الماضي، حققت إدارة حدود الدولة الرقابة على ١٠٠ في المائة من الحدود البرية، بالإضافة إلى ثلاثة مطارات دولية. وعدد المهاجرين غير الشرعيين المشتبه فيهم خفض من حوالى ٢٥ ألف فرد في عام ٢٠٠٠ إلى عدة مئات حتى الآن هذا العام.

وبعبارة أخرى، نجاحنا ليس مثاليا – هناك نتائج حقيقية على أرض الواقع وفي المنطقة الأوسع نطاقا وهذا يعطينا ثقة في نقل الولاية الخاصة بإصلاح الشرطة إلى بعثة خلف أصغر حجما وأكثر تخصصا تحت إشراف الاتحاد الأوروبي. وهذه المنجزات قائمة على الإكمال التدريجي لستة برامج أصلية لخطة تنفيذ ولايتنا. وبرامجنا الآن في مراحلها النهائية.

وفيما يخص برنامجنا الجوهري المتعلق بإصلاح الشرطة، بدأنا في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر الإعلان عن شهادات الإجازة النهائية لـ ١٦ ٨٣٢ فردا من الشرطة المحلية، كانوا في عام ١٩٩٩ مأذونا لهم بشكل مؤقت فحسب للعمل في البوسنة والهرسك. وهذا تتويج لعملية شاقة حيث كان على كل فرد من أفراد الشرطة أن يجتاز سبع مراحل منفصلة من التحريات، بما في ذلك الخلفية في

زمن الحرب، والأداء المهني، ومشروعية السكن، والتحقق من وثائق التعليم، وإكمال التدريب الإلزامي، ودليل الجنسية، وسجل جنائي واضح. وفي هذه المرحلة، يبدو أن حوالى ٥٠٠ إلى ٦٠٠ فرد مأذون لهم مؤقتا غير مخولين الحصول على شهادة الإجازة، وذلك أساسا بسبب عدم مشروعية مساكنهم أو تقديمهم دبلومات دراسية زائفة، أو لممارسات في زمن الحرب. هذا بالإضافة إلى ٢٣٤ فردا فصلوا بالفعل لممارسات سيئة أو لخلفية في زمن الحرب. وإصدار شهادات الإجازة بالنسبة للباقين يكتمل بحلول منتصف تشرين الثاني/نوفمبر.

وفيما يتعلق بإعادة هيكلة الشرطة، يسرني أن أبلغ بأن ثلاث إدارات شرطة في إقليم بركو، وجمهورية صربسكا، وإقليم أونا سانا، تلقت شهادات إجازة من البعثة بأنها مستوفاة المعايير الأساسية لعمل الشرطة الديمقراطي. وهذا يعني أن أفرقة الشرطة المحلية لإدارة التغيير نفذت التوصيات الأساسية لتحليلنا المكثف للأنظمة لهيكلها التنظيمي ولإجراءاتها. وشهادات الإجازة لإدارات الشرطة الإثنتي عشرة الباقية من المقرر أن تصدر في تشرين الثاني/نوفمبر شرط وفائها بكل المعايير الضرورية. وفي هذا الشأن، أشعر بقلق لأن الشرطة في غرب البوسنة والهرسك، وفي إقليم ١٠ لا تزال تعرض شارات رسمية تمييزية متحدية تعليمات الممثل السامي. وشهادات الإجازة بالنسبة لهم غير ممكنة في ظل هذه الظروف.

ومشروع البعثة، الذي يعد معلما على الطريق، للإقلال من التدخل السياسي في عمل الشرطة بإنشاء وظيفة مفوض شرطة مستقل يختار عن طريق منافسة مفتوحة هو الآن في مرحلته الأخيرة. ولقد عّين مفوضو شرطة دائمون في تسعة أقاليم، والعملية مكتملة تقريبا في جمهورية صربسكا. والمنطقتان الصعبتان اللتان ما زالتا قائمتين هما الإقليم ١٠ ووزارة الداخلية الاتحادية، حيث اضطر الممثل السامي نتيجة العقبات والتأخير إلى فرضه مؤخرا عملية مستقلة للانتقاء.

وتيسير تجنيد وانتشار الشرطة في مناطق يكونون جزءا من مجموعة أقلية عرقية فيها، وتحسين تجنيد المرأة، إثنان من أكثر المشاريع المكثفة التي اتخذتها البعثة. وعن طريق ١٥ دفعة في أكاديميتي الشرطة المنشأتين بواسطة البعثة، هناك الآن ١٢ دورة تنشيطية لشرطة ما بعد الحرب، و ١٧ جولة لإعادة الانتشار الطوعي، وحوالى ١٠ في المائة من قوات الشرطة (١ ٦٤٤ فردا) هم من مجموعات أقليات في كل منطقة محددة. وهناك الآن ٤٩٠ من أفراد الشرطة من الإناث، هذا بالإضافة إلى ٢٣٥ أنثى لا تزال تتلقى التدريب.

وفي ١٤ إقليما، من الأقاليم القضائية التي يبلغ عددها ١٥ إقليما في البوسنة والهرسك، أكملت وحدتنا الاستشارية للعدالة الجنائية حلقة تدريبية متخصصة لشرطة التحقيق الجنائي كي تتمكن من تحسين نوعية تقاريرها الجنائية التي يستخدمها المدعون. وتلك الوحدة الاستشارية أسهمت إسهاما قيما في مراقبة المحاكم في المحاكمات الحساسة.

ويسرني أيضا أن يكون بوسعي أن أبلغ بأنه في هذا الأسبوع سيكتمل مشروعنا لمدة ثلاث سنوات لإنشاء وتدريب وتجهيز شرطة المحاكم العاملة في كل المحاكم التي يبلغ عددها ١٧٤ محكمة في الاتحاد. وقد دربت وحدة خاصة لحماية القضاة والشهود. وفي جمهورية صربسكا صدر التشريع الضروري في تموز/يوليه. وسيكتمل التجنيد والتدريب والوزع لخدمة ١٥١ محكمة في تشرين الثاني/نوفمبر.

وبإنشاء وكالة إعلام الدولة وحمايتها، وتعيين مديريها في أوائل هذا الشهر، سيكون لدى البوسنة

والهرسك الآن كل الآليات والمؤسسات للمشاركة التامة في الكفاح الإقليمي والدولي ضد الإرهاب والجريمة المنظمة. وإذا ما قارنا ذلك بما كان عليه الوضع قبل سنوات ثلاث، حيث لم يكن رؤساء الشرطة حتى يتكلمون بعضهم مع بعض، لدينا الآن مؤسستان متعددتا الأعراق في الدولة – الوكالة الرسمية للإعلام والدفاع، والإدارة العامة للجمارك؛ وهناك فرقة عمل إقليمية تتألف من أربع دول، ستزيد إلى خمسة قريبا؛ ولدينا آلية لتعاون الشرطة فيما بين الكيانات والكانتونات وتعمل بكامل طاقتها.

إن مشكلة التمويل هي مبعث قلقي الرئيسي. فبرغم العديد من الضغوط المتباينة الاتجاهات على موارد الميزانية المحدودة للدولة، فإن هذه المؤسسات الرئيسية لمكافحة الجريمة من الأهمية بحيث لا يمكن أن تترك لتفشل أن ينتقص من شأنها من خلال عدم الانتظام في صرف المرتبات أو تخفيضها. وفي الواقع، إن الشرطة مع دائرة فعالة للجمارك تشكلان معا خط الدفاع الأول ضد الفساد واستنزاف موارد الدخل في الدولة.

وأود أيضا أن أشيد بعمل البرنامج الخاص لعمليات الاتجار بالأشخاص التابع لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، الذي يتألف من ٥٠ من مراقبي قوة الشرطة الدولية و ١٥٠ من أفراد الشرطة المحلية الذي يعملون طول الوقت لمكافحة الاتجار بالأشخاص. فالعمل الذي يؤديه هؤلاء والنجاح الذي يحققونه لم ينالا ما هما جديران به من التقدير. وفي السنة الماضية، تم التعرف على ٢٢٧ ماخورا، أجبر ١٤٧ منها على إغلاق أبوابها. وتمت أكثر من ٧٤٠ عملية مداهمة، وأجريت مقابلات مع حوالي ٢ ١٤٠ امرأة وقدمت المساعدة إلى ٢٣٠ من ضحايا الاتجار بالبشر للعودة إلى الديار.

وإن نجاح البرنامج الخاص بعمليات الاتجار بالبشر قد أجبر من يقومون بهذا النوع من الاتجار والأفرقة التي تعمل في هذا البرنامج على تغيير أساليب عملهم. وقد تمثل أحدث إبداعاتنا في إنشاء قوة تدخل سريع بغية التمكن من نقل الضحايا من النوادي الليلية بسرعة إلى مكان آمن. كما أن هذه المداهمات تعرقل أنشطة أصحاب المواخير بينما تشكل رادعا للزبائن. غير أن مشكلة الاتجار بالبشر لن تجد حلا إن لم يأخذها المدعون العامون المحليون والقضاة بجدية. فهذا مجال آخر يبين كيف تؤدي نقاط الضعف فيما يتصل بسيادة القانون إلى الانتقاص من فعالية عمل الشرطة وتأثيرها.

وأخيرا، فيما يتعلق بولايتنا الأساسية، أود الإشارة إلى الإسهام الكبير لوحدة الشؤون العامة في حماية الديمقراطية والمساءلة العامة. وثمة جزء أساسي في عملية الاعتماد يتمثل في وضع مشروع إجراءات العمل الاعتيادي لوحدات الشؤون العامة التي سيتم إنشاؤها في جميع إدارات الشرطة. ويسرني أن أبلغ المجلس أيضا بأنه بحلول نهاية هذا العام، سيكون الصندوق الاستئماني لبرنامج مساعدة الشرطة قد أنفق نحو ١٦,٥ مليون دولار لتجهيزات الشرطة ومرافقها، بحيث يمكن إقفال الصندوق الاستئماني في العام القادم في إطار عملية تصفية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

بالإضافة إلى ذلك، يسرني أن أبلغ المجلس بأن مخطوط ''سراييفو هاغادا'' النادر قد تم ترميمه وإصلاحه ووضعه في المتحف الوطني. وتكفل صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لسراييفو وعدد من المانحين الأفراد بتوفير الدعم التمويلي. وستفتتح القاعة التي أعيد تصميمها لعرض هذا المخطوط بالمتحف الوطني في ٢ كانون الأول/ديسمبر. و''الهاغادا'' رمز نفيس لتراث البوسنة والهرسك المتعدد الثقافات. وترميمه وإعادة عرضه إسهام من الإسهامات العديدة للأمم المتحدة من أجل تحقيق المصالحة.

وإذا تطلعنا إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، يسرني أن أعلن أن الترتيبات لانتقال سلس إلى بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي قد تمت بنجاح. ففريق التخطيط لهذه البعثة وهو يضم ٣٠ شخصا يعكف على العمل في مقر بعثة الأمم المتحدة منذ أيار/مايو تحت إشراف المفوض الحالي لقوة الشرطة الدولية، الذي سيكون أيضا أول مفوض لبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي. وقد تم التنسيق بدقة لتخفيض قوام قوة الشرطة الدولية تدريجيا مع الزيادة التدريجية لعدد أفراد قوة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، والتي من المقرر أن يبدأ نشرها في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وسيتزامن ذلك مع جدول إعادة المراقبين العاملين ضمن قوة الشرطة الدولية إلى أوطانهم. ومنذ إجراء الانتخابات، غادر أكثر من ٥٠٠ من هؤلاء المراقبين، ويبقى ٩٠٠، وتم إغلاق ١٨ وحدة صغيرة تابعة لقوة الشرطة الدولية.

وفي اجتماعات وإحاطات إعلامية عديدة مع وفود الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك زيارة قامت بها لجنة الشؤون السياسية والأمن، شددنا على ضرورة استمرار العمل وتوفير الخبرة المتخصصة في مشاريعنا الإبداعية المهمة للغاية في مجال عمل الشرطة. ومن شأن الاستعانة بموظفي بعثة الأمم المتحدة المحليين للعمل مع قوة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي أن ييسر ذلك.

ويسعدني أن قوة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي قد وافقت على إيلاء الأولوية لدائرة حدود الدولة، ووكالة الإعلام والدفاع وتنفيذ تدابير فعالة لمكافحة الاتجار بالبشر. كما يسعدني أن قوة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي تنوي اتباع نهج قوي لمكافحة الجريمة المنظمة، من خلال استراتيجيات شاملة وموارد كبيرة لتعليم قوات الشرطة المحلية ومساعدتها في مكافحة هذا السرطان الخبيث.

وما فتئت أقول إن نجاح بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك لن يُقاس بما تنجزه فحسب، ولكن أيضا بكيفية خروجها. وقد طالب تقرير الإبراهيمي بمزيد من التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال حفظ السلام. وهذه العملية الأولى من جانب الاتحاد الأوروبي بموجب سياسة الدفاع والأمن الأوروبي هي التجسيد العملي لتوصيات الإبراهيمي.

ولقد انقضت سبع سنوات من عمل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وتوشك عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في البوسنة والهرسك على إتمام عشر سنوات من عمرها. وأعتقد أن تقييما موضوعيا سيوضح أن سجل أعمالنا كان خليطا من النجاح والفشل، ولم يكن بالغ السوء. فبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك كانت ناجحة. كما أن دعم المجلس ونوعية النساء والرجال العاملين في البعثة والذين ينتمون إلى ٩٦ دولة فضلا عن ٤٣ دولة مساهمة بالشرطة، والأمانة العامة التي تقف وراء كل ذلك، كان أساسيا في تحقيق هذه النجاح.

لقد تعلمنا جميعا الكثير من الدروس. وآمل أن نتحلى بالحكمة والعزيمة لتطبيق هذه الدروس ونحن نواجه مواقف جديدة شديدة التعقد. وإن تجربتي في بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك قد أكدت مرة أخرى ثلاث نقاط أساسية. أولا، أن تحقيق سيادة القانون في حالة ما بعد انتهاء الصراع هو الأساس للديمقراطية، والتقدم الاقتصادي ولاستراتيجية خروج حفظة السلام.

ثانيا، أنه لا يمكن تحقيق المصالحة وتضميد الجراح إذا لم يقدم مجرمو الحرب إلى المحاكمة. فاستمرار حرية كاراديتش وملاديتش مفسدة لكل ما نحاول إنجازه وعلامة على عجز الغرب في مواجهة الشر.

ثالثا، كما بينت الأحداث المأساوية في ١١ أيلول/سبتمبر من العام الماضي، وما حدث في بالي مؤخرا، أنه ليس هناك من مصل يحصننا من عالم معولم. ولا يمكن أن نسمح لحبل انعدام الاستقرار والمجتمعات المختلة وعواقب الحرب بأن يترك على الغارب.

(واصل كلمته بالفرنسية)

وأنا على ثقة بأن البوسنة والهرسك على الطريق الصحيح. قد تكون هناك عقبات على الطريق، ولكن الاتجاه واضح. وبالإرادة والعزيمة، سيكون نجاح بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك المرحلة الأولة في النجاح المشترك للمجتمع الدولي ولمواطني البوسنة والهرسك.

**السيد ترافيك** (النرويج) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أشكر اللورد أشدون والممثل الخاص كلاين على بيانيهما البالغي الدقة والتوازن اللذين قدماهما صباح اليوم.

وتود حكومة النرويج أن تتقدم بالتهنئة إلى السلطات البوسنية على نجاحها في إجراء الانتخابات العامة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر. لقد كانت هذه هي أول انتخابات تتولى السلطات البوسنية مسؤوليتها وحدها. ومما يثلج الصدر في ظل هذه الخلفية أن نلاحظ أن هذه الانتخابات اعتبرت حرة ونزيهة.

ومع ذلك، ولئن كانت عملية الانتخابات ذاتها مشجعة، فإن مستوى الإقبال كان منخفضا. وهذا الأمر يثير الإحباط بصفة خاصة لأن هذه الانتخابات كانت لفترة السنوات الأربع الأولى. ومن جوانب عديدة، كانت هذه هي أول انتخابات تجري في ظل ظروف طبيعية منذ انتهاء الحرب، وكنا نأمل أن يبدي الناخبون قدرا أكبر من الاهتمام والشعور بالمسؤولية إزاء مصير بلدهم.

ثانيا، إن نتائج الانتخابات تبين استمرار الدعم القوي على كل المستويات تقريبا بالنسبة للأحزاب السياسية القومية الثلاثة التي يمثل كل منها عرقا واحدا. ورغم أنها ليست هي النتائج التي كان يتمناها المجتمع الدولي، لا بد وأن نحترمها بوصفها تعبيرا حرا ونزيها عن الإرادة السياسية للناخبين. ومع ذلك، تشاطر النرويج اللورد أشدون تقييمه بأن نتائج الانتخابات يمكن أيضا تفسيرها على أنها تعبير عن السخط لبطء وتيرة الإصلاح والافتقار العام إلى الثقة بالعملية السياسية.

وعلينا، نحن المجتمع الدولي، أن نأخذ هذا التعبير عن الاستياء على محمل الجد، لأن نفس هذا التعبير يتردد صداه في أجزاء أخرى من جنوب شرقي أوروبا. وهو يوفر تربة خصبة لهذه الحلول الساذجة التي يقدمها المتطرفون الشعبيون، وكما قال اللورد أشدون بحق، فإن الوضع في أنحاء كثيرة من المنطقة لا يزال هشا. ولذلك، ليس هذا هو الوقت المناسب لكي يتراجع المجتمع الدولي أو ينسحب. وسنحسن صُنعا لو استمعنا لمناشدة اللورد آشدون لنا جميعا بمواصلة المسيرة والعمل. ونحن من جانبنا نعتزم أن نفعل ذلك.

ولا تزال الإصلاحات الواسعة النطاق والجهود التي تبذل لمواصلة الإصلاح لازمة لتتمكن البوسنة والهرسك من إحراز تقدم. ومن الواضح أن مستقبل البوسنة والهرسك يكمن في تعاون معزز مع أوروبا. وكلما أسرعت البوسنة والهرسك في التكيف وفقا للمعايير الديمقراطية والاقتصادية الأوروبية كلما كان ذلك أفضل.

والأمر متروك الآن لسلطات البلاد التي انتخبت مؤخرا لتبرهن عمليا على استعدادها وإرادتها السياسية للوفاء بالمسؤوليات التي أنيطت بها. وقد حان الوقت لاتباع الحديث عن الإصلاح بإجراء محدد وملموس لتحقيق الإصلاح. ولذلك، تقدم النرويج دعمها الكامل لمهام الممثل

السامي الست ذات الأولوية لتعزيز الإصلاح التي ستضطلع بها حكومة البوسنة والهرسك الجديدة في الشهور الستة القادمة. وهذه المهام ذات الأولوية هامة وثقيلة في جوانب عديدة. إلا أن البوسنة والهرسك تتمتع بدعم المجتمع الدولي القوي ومشاركته. بديهي أن هذه المشاركة لن تستمر إلى ما لا نهاية، ويجب أن تصبح مشاركة شعب البوسنة والهرسك وقادتها السياسيين فاعلة في أقرب وقت ممكن.

وأود أن أعرب عن امتنان حكومة بلدي وتقديرها للسيد كلاين على تفانيه وقيادته على رأس بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك ونحن نقترب من نهاية عمل هذه البعثة. من الواضح أن الأمم المتحدة ستنهي هذه العملية بسرور وارتياح لأنها أدت وظيفة هامة وأدتها على أحسن ما يكون.

ونحن نقدر استعداد الاتحاد الأوروبي لتحمل المسؤولية تجاه بعثة الشرطة المدنية في البوسنة والهرسك، وفي الحقيقة استعداد الاتحاد الأوروبي لتحمل جزء أكبر من مسؤولية المجتمع الدولي في منطقة جنوب شرق أوروبا الواسعة.

وتعتزم النرويج، من جانبها، دعم بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، كما دعمنا بثبات بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

**السيد وليامسون** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتقدم بالشكر إلى السيد كلاين، الممثل الخاص للأمين العام، والسيد آشدون، الممثل السامي، على بيانيهما. ولدي ثلاثة أسئلة أريد طرحها، ولكن، نظرا لأن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك ستنهي أعمالها، أود أولا أن أشيد على وجه الخصوص بالسيد جاك كلاين على تفانيه وتصميمه وصلابته. وقد كان لقيادته تأثير إيجابي في البوسنة.

والآن أعود إلى أسئلتي. أولا، ماذا سيكون رد فعل الممثل السامي إذا ظهر تحالف من انتخابات تشرين الأول/أكتوبر يتضمن أحزابا وطنية رفضت التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة؟ إن حكومة بلدي لا تتفق مع بعض آراء بعض أعضاء المجتمع الدولي التي قبلت نتائج معينة بوصفها أمرا محتما. وكما قال اللورد آشدون نفسه، ينبغي أن نحكم على الأحزاب بأفعالها لا بأقوالها. ونحن نعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي والمجلس أن يواصلا الإصرار على تعاون فعّال مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لا مجرد إيماءات لا معنى لها، من جانب جميع الأحزاب التي لها ارتباطات طويلة الأجل مع أشخاص أدينوا بارتكاب جرائم حرب، مثل رادوفان كراديتش. وبالنسبة للولايات المتحدة، نأمل أن لا يؤدي وجود الأحزاب المعوقة في الحكومة وفي الدوائر البيروقراطية، الذي أدى إلى فرض قيود قانونية على المساعدة لجمهورية صربسكا، إلى توسيع هذه القيود لتشمل مستوى آخر ومختلف.

وإذا لم تتخذ الحكومات المحلية الإجراء المناسب، هل سيستخدم الممثل السامي سلطاته في بون لإزاحة معطلو اتفاق دايتون، بما فيهم أولئك الذين تبين أنهم نقلوا مواد عسكرية إلى العراق، مما يشكل انتهاكا لمتطلبات إبلاغ قوة تحقيق الاستقرار بأية مواد عسكرية يجري تصديرها، كما أنه ينتهك أيضا جزاءات الأمم المتحدة التي أقرها هذا المجلس.

ثانيا، هل بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي مستعدة لتولي ما تبقى من مهام قوة الشرطة الدولية، خاصة في المجالات الحساسة التي تشمل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالأشخاص؟

ونحن نهنئ السيد جاك كلاين على إنهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بنجاح. ونساند برنامج

سيادة القانون الشامل الذي وضعه الممثل السامي، وندعمه بموارد كبيرة. وهل بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي مستعدة، من حيث الموارد والتنظيم، لتولي هذه الوظيفة الحساسة؟

أخيرا، نود أن نسأل السيد كلاين إن كان يتوقع حدوث أية مشكلة من الآن حتى نهاية العام في إنهاء عمليات بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. وكما أشرنا، نحن مرتاحون للتقدم الكبير الذي أحرزته عمليات بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، ولكننا نود أن نسمع تقييمه لأية تطورات ستلقى اهتماما خاصا في الفترة الانتقالية بين قوة الشرطة الدولية وبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي.

**السيد دوكلوس** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): كما طلبت يا سيادة الرئيس، سأقتصر على بعض الملاحظات الموجزة. اسمحوا لي أولا أن أتقدم بالتهنئة للورد آشدون على ما قام به من عمل بالفعل خلال أشهر قليلة. وأود أيضا أن أشيد إشادة خاصة بالسيد جاك بول كلاين، الذي قضى ولاية ناجحة ومتميزة في البوسنة. ونحن نشيد بولعه بالعمل وفعاليته. وقد سخرهما لقضية نبيلة وحقق نتائج رائعة.

واسمحوا لي أيضا أن أشيد بأنشطة بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك المتعلقة بتدريب وإعادة هيكلة قوة الشرطة، وأن أشيد بالتعاون الممتاز بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في المرحلة الانتقالية. وأعتقد أن هذا سيمكن الاتحاد الأوروبي من تولي المسؤولية في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ في ظل أفضل الظروف الممكنة.

وبالنسبة للأحداث الأخيرة، وفيما يتعلق بجوهر القضايا، نحن نؤيد طبعا ما ستقوله رئاسة الاتحاد الأوروبي حول هذه القضايا. ولكنني أريد أن أقول إننا نتفق بصورة أساسية مع تقييم اللورد آشدون لنتائج انتخابات ٥ تشرين الأول/أكتوبر. وقد يكون في هذه الانتخابات بعض الأشياء التي يؤسف لها. ولكنه صحيح أنها لا تمثل عودة إلى موقف محافظ أو نمط سياسي يتعارض مع مصالح البلد. إنها تعكس، كما قال اللورد آشدون، شعور الناخبين بشيء من خيبة الأمل، لا سيما فيما يتعلق بأولوياتهم الرئيسية، التي لا تزال تتمثل في الوظائف وتحسين ظروف الحياة ومكافحة الفساد.

وفي ظل هذه الظروف، يبدو لنا أنه يمكننا أن نستخلص ثلاثة استنتاجات فيما يتعلق بالعمليات. الأول هو أنه ينبغي لنا أن نشجع قادة المستقبل على أخذ تلك الرسالة في الحسبان وعلى أن يلزموا أنفسهم بعزم ثابت بالمضي في طريق الإصلاح، وينبغي لنا أن ندعوهم إلى ذلك وأن نحثهم عليه. وذلك ما يريده الناخبون: الإصلاح.

ثانيا، ينبغي لنا أن ندعم أولويات الإصلاح التي حددها اللورد آشدون واختصرت في صيغة ''العدالة أولا، ثم فرص العمل''. وربما يتعين علينا أن نشدد بشكل خاص على مكافحة الجريمة المنظمة، التي من الواضح أنها أولوية للجميع.

ثالثا، وأخيرا، كما قال اللورد آشدون، إن ذلك البرنامج لا يمكن تنفيذه بنجاح إلا بالتعبئة الكاملة للمجتمع الدولي وجميع الأطراف الفاعلة المشاركة في ذلك البلد على أساس مستدام. وأعتقد أن مناقشتنا اليوم تمثل فرصة ممتازة للتأكيد على تلك النقطة البالغة الأهمية.

**السيد رايان** (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): أرحب بالممثل السامي، اللورد آشدون، وأشيد بإسهامه الحيوي في تنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك. وأرحب أيضا بالممثل الخاص كلاين وأشكره بوجه خاص، وجميع من يعملون في بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، التي ستنسحب عما قريب بعد إكمال ولايتها، على إنجازاتهم في إعادة تشكيل وكالات إنفاذ القانون في البوسنة والهرسك وإصلاحها.

إن حضور اللورد آشدون والسفير كلاين في المجلس اليوم وعمل البعثة الجاري بإصرار في الميدان يشهدان على أهمية البوسنة والهرسك بالنسبة لنا جميعا.

ولديّ خمس نقاط قصيرة أود إيرادها. أولا، كون انتخابات الخامس من تشرين الأول/أكتوبر قد قام بتنظيمها وتأمينها أبناء البوسنة والهرسك أنفسهم وجرت في مناخ هادئ وسلمي، يبرهن حقا على أن الكثير قد أنجز. وقد استمعت إلى تعليقات اللورد آشدون والسيد كلاين على نسبة المشاركة المنخفضة، وأتفق معهما. ونرى يقينا أن المشاركة المنخفضة على نحو مخيب للأمل تعبر عن إخفاق الحكومات السابقة في أن تبدأ العمل في إصلاح جدي. ونتفق مع الممثل السامي على أنه ينبغي لنا تقييم شهادات الثقة في الإصلاح، والأعمال الملموسة التي تقوم بها الأحزاب المنتخبة. ومما يتسم بالأهمية أن تلزم الحكومات الجديدة نفسها باتباع سياسة نظيفة وبإجراء إصلاح جدي وقابل للتحقق منه.

ثانيا، يرحب وفدي بالنهج الاستراتيجي الذي اعتمده الممثل السامي، والأولويات المترابطة التي حددها للقيام بإنجازها. ونعتقد أن حكم القانون ومكافحة الفساد يمثلان شرطين مسبقين للتنمية الاقتصادية، والازدهار والاستقرار في الأجل الطويل. وينبغي للحكومات الجديدة في البوسنة والهرسك أن تعمل على إقامة اقتصاد يعتمد نظام السوق ويعمل بصورة سليمة وذلك بتحسين الإجراءات الإدارية، والنظام القضائي والبيئة القانونية، وبتكثيف مكافحة الجريمة المنظمة والفساد. وبالطبع، تمثل الدولة التي تؤدي وظائفها وكذلك الإدارة والجهاز القضائي، لوازم أولية لبلد يقوم على أساس حكم القانون. وفي ذلك الصدد، نرحب بدعوة الممثل السامي التي وجهها مؤخرا إلى السلطات لتنفيذ المهام الست ذات الأولوية في برنامج "العدالة وفرص العمل".

ثالثا، لقد أثلج صدر حكومتي الانتقال السلس للمسؤوليات من قوة الشرطة الدولية إلى بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي. وإننا نولي أهمية كبرى لبعثة الشرطة التابعة للاتحاد، التي تؤكد التزام الاتحاد الأوروبي تجاه البوسنة والهرسك وتوفر دليلا آخر على الروابط القائمة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في منع نشوب الصراعات وإدارة الأزمات.

رابعا، إن المستوى العالي لعودة الأقليات إلى البوسنة هذه السنة أمر طيب حقا. ومع ذلك، فإن من العناصر الأساسية في تمكين العائدين ضمان إمكانية أن يصبح العائدون نشطين اقتصاديا. وفي حين أن هناك حاجة إلى استمرار التمويل الدولي والإقليمي، هناك أيضا حاجة أساسية إلى أن تعالج الدولة الفساد وإلى أن تتحصل على عائدات من حق الدولة هي في حاجة شديدة إليها. وبالطبع، يتوقف نجاح إدماج العائدين على التزام القانون والنظام وحماية جميع المواطنين، بغض النظر عن الدين أو العرق.

خامسا، إن حكومتي ترى على نحو راسخ أنه يجب على السلطات في كلا الكيانين وجميع الحكومات الأخرى في المنطقة الوفاء بمسؤولياتها، ويجب عليها التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وقد لاحظت تعليق اللورد آشدون البليغ في ذلك الصدد بالذات. وذلك يشمل المحاكمة الفعالة ونقل جميع المتهمين، فضلا عن أن تتاح للمحكمة الجنائية سبل الحصول على الوثائق والسجلات التاريخية.

وختاما، هناك العديد من التحديات المقبلة التي ستتطلب التصميم من أبناء البوسنة والهرسك. وهي تشمل مكافحة الجريمة المنظمة والفساد، وتوجيه الطاقة إلى إقامة حكم القانون، وتعزيز الاقتصاد وتيسير عودة اللاجئين. ويود وفدي أن يعرب عن تقديره للتقدم الذي أحرزه بالفعل

الممثل السامي وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في تلك المجالات. وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد دعم أيرلندا القوي لجهودهما الرامية إلى تحقيق البوسنة والهرسك القائمة على أساس حكم القانون، والديمقراطية والازدهار لجميع مواطنيها، البوسنة والهرسك السائرة بقوة على طريق الاندماج الأوروبي.

**السيد تومسون** (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أشكر الممثل السامي والممثل الخاص كلاين على إحاطتيهما الإعلاميتين. ونهنئهما على ما أحرزاه على نحو فردي و، كما أوضح الممثل السامي، على نحو مشترك. ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لنشيد بإنجازات بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وقيادة جاك كلاين للبعثة.

وتؤيد المملكة المتحدة الملاحظات التي ستبديها رئاسة الاتحاد الأوروبي. ولذلك فإني لن أحاول أن أتكلم بصورة شاملة. ولديّ تعليقان وسؤالان تحت ثلاثة عناوين. الأول هو حكم القانون، والثاني الإصلاح الاقتصادي وأخيرا، لديّ نقطة أو اثنتان بشأن الانتخابات الأخيرة.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى، يبدو لنا أن حكم القانون يمثل الأولوية رقم واحد للمجتمع الدولي في البوسنة ويجب أن يكون كذلك. ولذلك كان الممثل السامي محقا بالفعل ليتجه إلى إصلاح قوانين الحصانة بعد الانتخابات. فمن المستصوب للمحاكم البوسنية أن تقرر ما إذا كان أحد الأفراد مناسبا للخدمة في الحكومة، ويجب أن نرى مجرمي الحرب يقدمون إلى العدالة من خلال المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. والانتقال السلس حتى الآن من قوة الشرطة الدولية إلى بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، كما وصفه جاك كلاين، أمر طيب جدا. ونحتاج إلى مواصلة ضمان أن تستمر عملية الانتقال تلك جارية بسهولة، ونتفق مع الممثل السامي والممثل الخاص للأمين العام على أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم العملي لحكم القانون.

وفيما يتعلق بالإصلاح، نحن نتفق تماما مع الممثل السامي على أنه ينبغي الآن الإسراع بتنفيذ جدول أعمال الإصلاح. وستحتاج الحكومة المقبلة، أيا كان الشكل الذي ستتخذه، إلى أن تكون ملتزمة التزاما تاما بعملية الإصلاح، ويجب علينا أن نسجل أنفسنا للمشاركة في العمل على تنفيذ برنامج ''فرص العمل والعدالة'' الذي وافقت عليه الإدارة السابقة. والممثل السامي محق في قوله إنه يجب على المجتمع الدولي دعم ذلك البرنامج والبقاء مع العملية من خلال الدعم العملي الملائم. ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بذلك على الصعيد الوطني ومن خلال الاتحاد الأوروبي على السواء.

ونقدم للممثل السامي دعمنا القوي لإصلاحات ''لنجعل البوسنة تعمل'' ومن الضروري بصفة خاصة أن يعزز تمويل الدولة من خلال ضريبة القيمة المضافة على مستوى الدولة وإنشاء إدارة جمارك على مستوى الدولة. ولذلك فمن الواضح أن إصلاح العدالة والإصلاح الاقتصادي سيكونان ضروريين.

وأخيرا، فيما يتعلق بالانتخابات، نتفق مع الممثل السامي على أن اللجنة الانتخابية للبوسنة اضطلعت بمجهود ممتاز في تنظيم الانتخابات. وهذه علامة طيبة على أن الديمقراطية تضرب بجذورها في ذلك البلد.

ومن المحبط بطبيعة الحال انخفاض عدد الناخبين والظهور القوي للقوميين بالنسبة للأحزاب المعتدلة. ولكن، كما ذكر كل من الجنرال كلاين، الممثل الخاص للأمين العام، والممثل السامي، لن ينعكس مسار انخفاض عدد الناخبين إلا إذا أثبتت حكومة المستقبل أنها قادرة على إحراز التقدم بشأن جدول أعمال الإصلاحات.

وفيما يتعلق بنتائج الانتخابات، من الضروري أن يستمر المجتمع الدولي في التأكيد على أن ذلك كان احتجاجا على بطء تقدم الإصلاح الذي تنجزه الحكومة المعتدلة و لم يكن تصويتا جوهريا لصالح القوميين. وقد أحسن الممثل السامي ومكتبه الصنع بتوصيل هذه الرسالة حتى الآن.

وأود أن أختتم بياني ببضعة أسئلة، هل يعتقد الممثل السامي أو جاك بول كلاين أنه لا يزال من الممكن تشكيل ائتلاف معتدل في جمهورية صربسكا؟ كانت هناك شائعات بأن إيفانيتش عقد صفقة لكي يدخل في ائتلاف مع الحزب الديمقراطي الصربي والحزب الاشتراكي لجمهورية صربسكا. فإلى أي مدى في الواقع يؤثر شكل ائتلاف المستقبل في تنفيذ جدول أعمال الإصلاحات المنصوص عليه في ''الوظائف والعدالة''؟

**السيد جيانغ جيانغ** (الصين) (تكلم بالصينية): أود في البداية أن أشكر اللورد آشدون، الممثل السامي والسيد كلاين، الممثل الخاص للأمين العام على إحاطتيهما المفصلتين. ونرحب بجميع الإنجازات التي تحققت في البوسنة والهرسك على جميع الجبهات.

وتتابع الصين عن كثب تطورات الحالة في البوسنة والهرسك وتحيط علما بالتدابير الفعالة والجديدة التي اتخذها الممثل السامي لمساعدة حكومة البوسنة والهرسك على اتخاذ تدابير ملموسة لتنفيذ عملية الإصلاح وللتشجيع على إنشاء النظام القضائي والقانوني. وتعتقد الصين أن هذه التدابير ستساعد البوسنة والهرسك على الاعتماد على ذاتها في تاريخ مبكر.

ونرحب بهذه الانتخابات الأولى، التي نظمتها حكومة البوسنة والهرسك بصفة مستقلة في أوائل تشرين الأول/أكتوبر والتي جرت في بيئة نزيهة وسلمية. ونأمل أن تواصل الحكومة المنتخبة حديثا الالتزام بصون السلام والاستقرار والأمن في البوسنة والهرسك وأن تعطي أولوية للتشجيع على المصالحة الوطنية والإسراع بعودة اللاجئين وإصلاح النظامين القضائي والقانوني.

ونحتفل في الشهر المقبل بالذكرى السابعة لإبرام اتفاق السلام في البوسنة والهرسك والتوقيع عليه. ومع ذلك، لا نزال نرى تقارير متعددة في الصحف عن مشاكل تثور بين المجموعات العرقية الرئيسية الثلاث في البوسنة والهرسك. فقد سمعنا، على سبيل المثال، أن بعض المطاعم تتقاضى ثلاثة أسعار مختلفة من المجموعات العرقية المختلفة الثلاث لقاء فنجان من القهوة.

وهناك قول مأثور في الصين وهو ''أن السلام في الدار يجبب الرخاء على الجميع''. ولن تتمكن البوسنة والهرسك من الوقوف على قدميها بالفعل وإرساء السلام والاستقرار الدائمين وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة إلا عندما تتمكن جميع المجموعات العرقية في البلد من التعايش السلمي وعندئذ فقط ستتمكن شعوبه من التخلص من شبح الحرب والعودة إلى المجرى الطبيعي للحياة.

ويراودنا الأمل في أن سحب بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك لن يترك أثرا سلبيا على السلام والاستقرار في البلد. ونأمل أن يواصل مجلس الأمن متابعة التطورات في المنطقة. ونأمل أيضا لمؤسسات المجتمع الدولي المختلفة في البوسنة والهرسك أن تتمكن – في ظل قيادة الاتحاد الأوروبي – من زيادة تعزيز تنسيقها وتعاونها والوفاء بمسؤولياتها ومساعدة حكومة البوسنة والهرسك وشعبها على الاعتماد على النفس وتحقيق التنمية الاقتصادية وإرساء السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة، ونأمل ألا تكون هناك بعد الآن ظاهرة وجود ثلاثة أسعار مختلفة لفنجان القهوة.

**السيد كنوزين** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نعرب عن امتناننا للورد آشدون، الممثل السامي وللسيد جاك بول كلاين، الممثل الخاص للأمين العام، على المعلومات التفصيلية التي أحاطانا علما بها حول الحالة في البوسنة والهرسك.

ويرى الاتحاد الروسي أنه من الشروط المسبقة الأساسية لنجاح تحرك عملية السلام إلى الأمام ضمان تثبيت الاستقرار في جميع مناطق البوسنة والهرسك وفي كل مقاطعة من مقاطعاتها على أساس اتفاقات دايتون.

إن الإمكانيات التي تتيحها هذه الاتفاقات لم تستنفد بعد. ونحن مقتنعون بأنه من المضر أن نحاول تنقيح فحوى اتفاق دايتون أو تنفيذه بشكل انتقائي أو تقويضه، حيث أنه عامل هام في صون الاستقرار الإقليمي.

ويسرنا أن ننوه بأن الانتخابات التي أجريت في جميع أنحاء البوسنة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر تمت في ظروف هادئة بموجب تشريع البوسنة والمعايير الأوروبية. ونتفق مع رأي الوفود الأخرى والممثل السامي بشأن سمات هذه الانتخابات.

وتؤكد هذه الانتخابات ما ذكره اللورد آشدون من حدوث تغييرات كبيرة في البلد في السنوات القليلة الماضية. ونؤيد أعمال الممثل السامي الجديد في البوسنة والهرسك كما نؤيد الأولويات التي وضعها وأعاد التأكيد عليها اليوم، وهي ضمان سيادة القانون والإصلاح الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتعزيز بناء الدولة بصفة عامة. ونرى أن هذه المهام ذات الأولوية يجب أن تنفذ بتوافق صارم مع اتفاقات دايتون ومع دستور البوسنة والهرسك عل أساس توافق آراء جميع الأطراف في البوسنة.

ونود أن نؤكد هنا أنه يمكن للتدابير القسرية أن تسفر، الآن أكثر من أي وقت مضى، عن إثارة المزيد من التعقيدات. وفي هذا الصدد، نقدر جهود اللورد آشدون الرامية إلى إيجاد تفاعل وثيق بين قيادة البوسنة والهرسك وحكومة كل من الكيانين.

ولا يمكن إرساء أساس راسخ لدولة بوسنية مستقلة ومستقرة ومتحدة إلا إذا شاركت الأطراف البوسنية في السعي المتأني عن حلول تقبلها جميع الأطراف. ولا بد لممثلي كل من الكيانين أن يتحملوا بفعالية المسؤولية عن مستقبل بلدهم. ولا بد أن يظهروا استعدادا أكبر للتعاون وللتوصل إلى تسويات، كما يجب أن يجدوا في أنفسهم القدرة على تجاوز المصالح العرقية الضيقة بغية تحقيق الأهداف المشتركة للبوسنة. ولن يصبح من الممكن ضمان العمل الطبيعي لمؤسسات وهيئات الدولة على جميع الصُعد وإرساء قاعدة تشريعية فعالة ومجال اقتصادي موحد إلا على هذا النحو.

ونظرا لهشاشة الوضع السياسي في البوسنة والهرسك، فنحن مقتنعون بأنه يجب على المجتمع الدولي أن يواصل رصد الحالة الأمنية العامة في البلاد، وكذلك رصد عمل الشرطة المحلية. وفي هذا الصدد، نرحب بما تقوم به بعثة الأمم المتحدة من عمل في البوسنة والهرسك من أجل الإعداد لانتقال السلطة الجيد والمنسق إلى بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي، التي ستبدأ تولي مهامها في ١ كانون الثاني/يناير من العام القادم. ولن تبدأ بعثة الشرطة الجديدة تولي مهامها من نقطة الصفر، وهو ما يؤكد مرة أخرى على أهمية ضمان الاستمرارية في تسليم المسؤولية، حتى لا نضيع سنوات من الخبرة المتراكمة.

وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن امتنان حكومتي للممثل الخاص للأمين العام، السيد جاك بول كلاين، على الجهد الكبير الذي بذله في تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة. وحسب فهمنا الواضح فإن مجلس الأمن، بوصفه الهيئة الرئيسية المسؤولة عن حفظ السلام والأمن الدولي، سوف

يستمر في تلقي التقارير عن سير تنفيذ عملية الشرطة في تلك البلاد بصفة منتظمة، حتى بعد انتهاء البعثة من عملها.

ونحن نرى الوضع العام في المنطقة بوصفه عنصرا آخر هاما لتعزيز التوجهات الإيجابية في بناء البوسنة والهرسك. ونرحب بحقيقة أنه يتم بناء علاقات منسجمة بين سراييفو وبلغراد وزغرب. ونحن مقتنعون بأن الزخم الدائم والإيجابي في تطوير العلاقات بين يوغوسلافيا والبوسنة وبين كرواتيا والبوسنة هو أمر بالغ الأهمية لاستمرار الاستقرار في منطقة البلقان.

وفي هذا السياق، نود التأكيد على أهمية مؤتمر القمة الثلاثي، الذي عُقد في سراييفو في تموز/يوليه، والتنفيذ الدقيق للإعلان المشترك المتمخض عنه.

ونشدد مرة أخرى على أن محاولات إجبار الأطراف البوسنية على إقامة جيش واحد يتناقض ليس مع اتفاقات السلام فحسب، بل أيضا مع دستور البوسنة والهرسك. والرغبة في فرض تلك العملية ستكون لها نتيجة عكسية، ويمكن أن تقوض التوازن الدقيق الذي بدأ يتحقق في العلاقات بين الصرب من جهة والبوسنيين والكروات من جهة أخرى. وفي هذا السياق، نرحب باستمرار الحوار بين الأطراف البوسنية بشأن المسائل العسكرية. كما نرحب بإصلاح اللجنة الدائمة المعنية بالمسائل العسكرية الرامي إلى تعزيز الإشراف المدني على القوات المسلحة في البوسنة والهرسك. وفي هذا الصدد، نود الاستماع إلى تقييم الممثل السامي عن كيفية سير هذا الحوار.

ويعتزم الاتحاد الروسي مواصلة تقديم كل الدعم الممكن لبناء البوسنة والهرسك. ونحن على استعداد لمواصلة الإسهام إيجابيا في حل القضايا المتبقية في جدول الأعمال بشأن عملية التسوية البوسنية.

**السيد تفروف** (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): يؤيد بلدي البيان الذي ستدلي به في وقت لاحق من هذا النقاش الرئاسة الدانمركية للاتحاد الأوروبي.

أرحب بوجود السيد جاك بول كلاين واللورد اشدون في المجلس اليوم وأشكرهما على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأود أن أشكر السيد جاك بول كلاين على العمل الممتاز الذي قام به في البوسنة والهرسك بتسخير خبرته وطاقته وتفانيه لخدمة الأمم المتحدة. وتشكره بلغاريا على النتائج التي حققها. كما نود أن نشكر اللورد اشدون، الشخصية البارزة على الساحة الأوروبية، والذي تعكس مكانته وقوة شخصيته الاهتمام المستمر للمجتمع الدولي، وخاصة الاتحاد الأوروبي، بالبوسنة والهرسك، وهي البلد الذي يقع في جنوب شرقي أوروبا وتربطه ببلغاريا علاقات وثيقة، والذي يتصف مصيره بأهمية كبرى بالنسبة لمستقبل هذه المنطقة برمتها.

وفيما يتعلق بنتائج الانتخابات التي أجريت مؤخرا في البوسنة والهرسك، تتفق أفكارنا كثيرا مع أفكار اللورد اشدون. فمن المهم للفئات السياسية البوسنية أن تقر بحقيقة أن البوسنيين يريدون المزيد من الإصلاح. والتصادم مع الواقع الذي مر به بعض أرباب السلطة على صُعد مختلفة سيدفعهم إلى الواقعية. وفي هذا الصدد، كانت تعليقات اللورد اشدون مطمئنة بعض الشيء. ولقد بدأ يظهر قدر ما من النزوع إلى الواقعية، ومن المهم تشجيع ذلك.

في الوقت نفسه، فإن نتائج الانتخابات، التي تعكس الإرهاق الديمقراطي الذي شهدناه في ديمقراطيات أخرى، هي رغم ذلك مؤشر على وجود بعض الإحباط بين البوسنيين، وهي حقيقة لا بد أن نهتم بها. إنها سبب آخر لوجوب استمرار الوجود الدولي القوي في البوسنة والهرسك لعدد من السنوات.

على ضوء ما قلت، أرى أن مستقبل البوسنة والهرسك يقع في أيدي البوسنيين أنفسهم، ولا سيما في المجال الاقتصادي، الذي كان مصابا بشلل معين في السنوات القليلة الماضية مما أعاق إحراز أي تقدم كبير. ولأني أتكلم ممثلا لبلد قام بمثل هذه الإصلاحات في الماضي ولا يزال مستمرا فيها، أود أن أستشهد بمقارنة عُقدت في بلغاريا وغيرها في مستهل مجهودنا للإصلاح الاقتصادي: ”إذا تعين عليك قطع ذيل القط“، كما قيل، ”إفعل ذلك بضربة واحدة؛ فقد يكون القطع مؤلماً، ولكنه يتم بسرعة ويكون فعالا. إن قطع الذيل إرباً عديدة هو أشد إيلاما بكثير وأقل فعالية بكثير“. أعتقد أنه من المهم جدا أن يُقطع ذيل القط بضربة واحدة؛ وينبغي للبوسنيين أن يختاروا هذا النهج.

وتؤيد بلغاريا بلا تحفظ الاستراتيجية التي وضعها الممثل السامي المتعلقة بسيادة القانون والإصلاح الإداري. صحيح أن العدالة هي الأولوية الرئيسية، وهو سيتمكن في هذا الصدد من البناء على العمل الرائع الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

ومشكلة الدائرة الجمركية من المشاكل التي تتطلب حلاً عاجلاً. وهي مهمة أيضاً في السياق الإقليمي. وتتساوى معها في الأهمية مسألة الاتجار في البشر. وأعرب عن شكري لجاك بول كلاين على تناوله إياها بالتفصيل. وسأغتنم هذه الفرصة لأوجه سؤالاً إلى اللورد آشداون. أي موضع تحتله هذه المشكلة في استراتيجيته لبسط سيادة القانون في البوسنة والهرسك، بالنظر إلى أن لهذه المشكلة بعداً إقليمياً؟

وعودة اللاجئين أمر جدير بالترحيب. وهي عملية نرجو أن تكون الآن بمنأى عن الانتكاس. ونتعاطف كثيراً مع نداء اللورد آشداون من أجل تقديم المزيد من الدعم المالي لتلك العملية. فمن الأهمية بمكان لاستقرار البوسنة والهرسك تنفيذها بنجاح. ولهذا فإن بلغاريا تؤيد كل المنادين بمزيد من التفهم فيما يتعلق بهذه المشكلة.

ولا يسعني أن أختتم ملاحظاتي بدون الإشارة إلى أنه بالرغم من جميع العناصر الإيجابية التي ذكرتها، ما برحت توجد في البوسنة والهرسك قوى غير مستعدة للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وليس مما ييسّر مهمة الاتحاد الأوروبي واللورد آشداون بأية حال مجرد بقاء بعض الرموز من قبيل كاراجيتش وملاديتش مطلقي السراح. ومن المهم أن يقدم كل المتهمين بارتكاب جرائم حرب للمحاكمة. فالمكان اللائق بهم هو لاهاي. ونناشد من جديد كل من بإمكانهم ضمان التعاون الكامل مع المحكمة أن يكفلوه.

والسياق الإقليمي إيجابي كما قال بعض من سبقني من المتكلمين، ولا سيما مندوب الاتحاد الروسي. وتعرب بلغاريا عن ترحيبها بذلك. وتقوم السلطات في زغرب وبلغراد بعمل ما يلزم عمله. وتعكف بلغاريا على وضع خطة إقليمية بالاشتراك مع تلك البلدان الصديقة، وبطبيعة الحال مع السلطات البوسنية على الصعيد الإقليمي، لجعل تلك العملية غير قابلة للانتكاس في سياق المزيد من التعاون الإقليمي، ولا سيما في إطار ميثاق تحقيق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا.

وأود أن أختتم بالإعراب عن أفضل تمنياتي للورد آشداون، وأن أؤكد مجدداً دعم بلغاريا له في الاضطلاع بمهامه.

**السيد بالديفيزو** (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر اللورد آشداون على بيانه المتسم بالتفصيل والوضوح. كما أود أن أشكر السيد كلاين على كل ما قام به في الاضطلاع بمسؤولياته خلال فترة ولايته. ونعلم جميعاً

ما لديه من حنكة كبيرة وطاقة عظيمة وما أبداه من الكفاءة في أداء مهمته.

وأود أن أستفيد بالملاحظات التي أبداها بقية أعضاء المجلس، وأن أشير إلى مسألة الانتخابات لدلالتها الكبيرة من بعض الوجوه على أن نتيجة الانتخابات كان من الممكن تفسيرها في لحظة من اللحظات بأنها تنال من مصداقية العمليات الديمقراطية. ويدل كل شيء فيما يبدو على أن مخاطر القومية المتطرفة حقيقية، وبخاصة في الحالة التي نعلم جميعاً بوجودها في منطقة البوسنة والهرسك. غير أنه حتى لو كان قد قُدّر انتصار واضح للنزعات القومية ، فإني أقول إن ذلك في حد ذاته لا يمكن أن يبطل العملية الديمقراطية. وذلك لأن الديمقراطية يجب أن تنجح ولا بد أن تعرب عن نفسها. وإذا كان ذلك التعبير ديمقراطياً فإنه ما زال تعبيراً. وتتمثل المشكلة فيما يلي: ما نوع الإشارات التي نستمدها من ذلك؟ وبأي كيفية يوقظ انتباه المجتمع الدولي؟ وهل يمكن الاستعانة بتلك النتيجة لإمعان التفكير في هذه العملية، أين نشأت وإلى أين تسير؟

ولعلنا لا ننسى اتفاقات دايتون، التي تكرر ذكرها عدة مرات. فعمرها الآن سبع سنين أو تزيد. وهي اتفاقات من بعض الوجوه تفرض شروطاً معينة لوضع نهاية للصراع. ولكن تلك الاتفاقات ينبغي أن تكون قادرة على ضمان مستقبل يرغب فيه المجتمع الدولي وسكان البوسنة والهرسك جديرون به. وإذا اقتصرت الاتفاقات على وضع حد للصراع ولكنها يحتمل أن تفرز صراعاً في المستقبل، فمن الممكن أن يفوق هذا الصراع حتى سابقه في أبعاده. ولهذا السبب يتعين علينا التزام الحذر في تحليلنا للتعبير الديمقراطي عن الإرادة. فلا نملك أن نفرض نوع الديمقراطية الذي نريده. بل يجب أن نهدف إلى التعبير عن الإرادة في ظل أوضاع يمكن وصفها بأنها متمشية مع رغبات المجتمع الدولي السليمة.

وهكذا أتجاسر على توجيه سؤال للورد آشداون عما أسماه هو نفسه ضرورة التعجيل بالإصلاح. فمن بين الإصلاحات التي علّق عليها البعض، على سبيل المثال، لديه فكرة استحداث هيكل جديد في الحكومة المركزية، لإنشاء أو تعزيز الحكومة المركزية. وهو يذكر ذلك مباشرة في التقرير (S/2002/1176). وقد تكلم عن إيجاد منصب لرئيس وزراء وحيد. وستكون تلك هي المرة الأولى التي يوجد فيها هذا المنصب منذ نهاية الحرب منذ سبعة أعوام. بل جاء في التقرير أن حكومة البوسنة والهرسك قد مُنحت مهلة شهرين لتقرر ما إذا كانت ستنشئ المنصب المذكور، استناداً إلى صلاحيات الممثل السامي ومسؤولياته. فكيف يرى الممثل السامي هذه الحالة، إن أمكن أن نسمع بعض تعليقات على هذه النقطة؟ ولكنه سيتفهم أن هناك بعض القلق بشأن ما يمكن أن تعنيه تلك النتيجة السياسية بالنسبة لما يمكن أو لا يمكن عمله، أو ما يجب أو لا يجب عمله.

والشيء الهام فيما أرى، كما أوضح الممثل السامي في التقرير، هو أن نربط نتيجة الانتخابات بالمستقبل. وقد كان مما أدهشني، على سبيل المثال، إشارته في الفقرة ٤٧ إلى ”بداية جديدة“. وقد أوضح هذه النقطة بقوله: ”بعد هذه الانتخابات“. وبعبارة أخرى أقول إن هذه الانتخابات، تشكل نقطة انطلاق من نوع ما. ونحتاج إلى ربط هذه الانطلاقة بالمستقبل، وعلينا أن نضع في اعتبارنا أن النتائج السياسية استقطبت اهتماما شديد الوضوح بموضوع الإصلاح.

وكذلك، وبصورة عامة جدا، أود أن أستطرد في التشديد الذي ركزه الممثل السامي على سيادة القانون وإرساء عمليات قضائية كفؤة وموثوق بها. وأجد لزاما عليّ أن أقول إن هذه في رأيي ليست مجرد أولوية من أولوياته، ولكن عمله في الواقع يدلل على هذه الحقيقة. وهذه نقطة بالغة الأهمية. وقد أثيرت نقطة مفادها أن العدالة يجب أن

تأخذ مجراها، وأن سلطات البوسنة والهرسك يجب أن تتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وهناك أيضا حاجة إلى أن يكون النظام القضائي، بما في ذلك القضاة والمدعون والمحققون، قادرا على توليد الثقة، وقادرا، قبل كل شيء، على تحقيق نتائج فعالة. وإلا، فسيكون لدينا هيئات على مستوى عال من التأهيل ولكنها لن تكون فعالة، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من الإحباط.

وأود أن أقول إنه في هذا الصدد، أمكن تغطية الكثير من المسائل في البوسنة والهرسك. وما من شك في أننا سنرى كيف يمكن للتعاون مع المجتمع الدولي أن يأتي بنتائج. وأملنا كبير في أن تتطور الأمور في هذا الاتجاه.

**السيد وهبة** (الجمهورية العربية السورية): شكرا سيدي الرئيس على عقدكم هذه الجلسة. وأود أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى اللورد بادي أشدون، الممثل السامي، وأيضا إلى السيد جاك بول كلاين، الممثل الخاص للأمين العام ومنسق عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

أود، سيدي الرئيس، أن ألتزم برغبتكم في عدم إلقاء بيان مكتوب، ولكنني أود أن أشير إلى تقديري الكبير لجهود اللورد أشدون والسيد كلاين؛ هذه الجهود الكبيرة التي بذلاها، بعد حرب دامت ست سنوات، لإنهاض البوسنة والهرسك، وجعلها قادرة على الوقوف على قدميها بعض الشيء، وتحضيرا لها، كأي دولة من دول وسط أوروبا، للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وبهذا الصدد، لا بد لي من الإشادة بجهودهما أيضا في التركيز على إحلال العدالة وسيادة القانون، وإقامة الأدوات الرئيسية لتحقيق هذه العدالة - كسن القوانين المختلفة، وإيجاد المحاكم، وتوجيه النداء للمجتمع الدولي لتقديم المساعدة الممكنة في هذا المجال.

ومما يسترعي الانتباه تلك اللوحة التي قدمت لنا من قبل اللورد أشدون والسيد كلاين حول نتائج الانتخابات.

وهنا لدي السؤال التالي: فهمت مما تفضل به السيد كلاين أن الشباب لم يشتركوا في الانتخابات على الإطلاق، إذا كان ما فهمته صحيحا. وسؤالي هو: ما هو التفسير الحقيقي لعدم مشاركة العنصر الشاب الذي يعتبر العامل الحيوي في نهضة وسياسة البوسنة والهرسك.

وفي علم السياسة، ولدى دراسة حالة انتخابية معينة في أي بلد يخرج الدارس بتحليل مقارن لنتائج الانتخابات وما حصلت عليه الأحزاب. ونشكر السيد أشدون والسيد كلاين على الشفافية في إعطاء المعلومات فيما يخص النتائج التي حصلت عليها الأحزاب. ونعتقد أن في هذه النتائج رسالة تختلف عن التحليل الذي تفضلا به، وإن كنت آمل أن يكون تحليلهما هو الصحيح. وهذا، كما أعتقد، ما يستدعي الدراسة المستقبلية الأدق لهذه النتائج، وما قد يترتب عليها، والرسالة الهادفة منها.

والسؤال الثاني هو: ما هي تقديرات اللورد أشدون فيما يتعلق بالمدى الذي وصلت إليه الجهود المبذولة لإقامة المؤسسة العسكرية التي تفضل بالحديث عنها، ومؤسسة الشرطة؟ وما هي العقبات الموجودة أمامهما، آخذين بعين الاعتبار حدود المساعدة الأوروبية، وأن الاتحاد الأوروبي سيتولى مهام الشرطة في مطلع كانون الثاني/يناير القادم؟

وبالإضافة إلى السؤالين، لدي خمس نقاط موجزة. أود أن أشير إلى أن تحقيق الاستقرار في البوسنة والهرسك مطلوب جدا بعد هذه السنوات من الحرب. وأود أن أؤكد وأثني على جهود السيد أشدون والسيد كلاين التي أدت إلى تعزيز الظروف الأمنية، وتحسن وضع الهجرة، ولا سيما تقليل هروب المهاجرين، خاصة وأن موضوع المهاجرين وهروبهم هو عامل آخر مقابل لموضوع عودة اللاجئين. ففي الوقت الذي يتم فيه العمل على عودة اللاجئين، فالجهود

مطلوبة أيضا، وبصورة أكبر، لتقليل هروب المواطنين، بفعل تقوية الرقابة الأمنية.

النقطة الثانية: أود أن أؤكد على الوضع الاقتصادي. ومعروف لدى العالم أن تحقيق وضع اقتصادي أفضل، يساعد على إنقاذ البوسنة والهرسك من هشاشة الوضع العام، لأن العامل الاقتصادي مرتبط بشكل وثيق بالاستقرارين السياسي والأمني. وأضم صوتي إلى صوتيهما في توجيه نداء إلى العالم لتقديم كل الدعم. وهذا أيضا يساعد في التقليل من هروب المواطنين إلى الدول الأخرى.

إن البوسنة والهرسك ليست جزيرة معزولة عن العالم. وإنما تطورها يكمن في الإطار الإقليمي، وفي إطار علاقات جيدة مع جاراتها على أساس الاحترام المتبادل والعلاقات الودية. وهنا يبرز سؤال: ما هو وضع العلاقات بين البوسنة والهرسك والدول المجاورة إقليميا؟

في الختام، نضم صوتنا إلى صوت اللورد أشدون في دعم مسألة عودة اللاجئين؛ وليس فقط في البوسنة والهرسك المعني بها، وإنما في كل بقعة من بقاع العالم تعاني من مشكلة اللاجئين، لأن هذا مبدأ دولي.

**السيد غوكول:** (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى أصوات متكلمين سبقوني في الترحيب بالممثل السامي للبوسنة والهرسك، اللورد آشدون، في جلسة اليوم. أن أشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام ، السيد كلاين، على إحاطته الإعلامية المفيدة جدا. إضافة إلى ذلك، نود أن نشيد بالإسهامات القيمة للممثل السامي وللسيد كلاين في النجاح الذي تم تحقيقه حتى الآن في البوسنة والهرسك.

إن معظم الوفود الأخرى قد علقت على الانتخابات، وأود أيضا أن أبرز بعض النقاط بشأنها. بادئ ذي بدء، يسعدنا أن نرى أن الانتخابات، التي أجرتها لأول مرة سلطات البوسنة والهرسك، تمت بنجاح ومن دون عنف. ولذلك نهنئ السلطات على ذلك الإنجاز.

إلاّ أننا نلاحظ أن نسبة كبيرة من سكان البوسنة والهرسك لم تشارك في الانتخابات. وكما أوضح كل من اللورد آشدون والسيد كلاين وبحق، فإن شعب البوسنة والهرسك يمكن أن يكون قد عبر عن إحباطه من جراء الأسلوب الذي أدارت به الحكومة السابقة أعمالها أثناء ولايتها. ولذلك ، فمن المحتم أن يركز القادة السياسيون في الحكومة القادمة على السياسات والبرامج ذات الأولوية والتي ستتصدى لشواغل شعب البوسنة والهرسك. وفي ذلك السياق، نود أن ندعم فكرة وضع اختبارات للحكم على مدى جدية الحكومة القادمة في التزامها بعملية الإصلاح،كما ورد في الفقرة ٤٦ من التقرير الذي قدمه اللورد آشدون.

لقد بذل مكتب الممثل السامي جهودا مختلفة لإرساء سيادة القانون في البوسنة والهرسك. وبعض تلك الجهود يستحق الإشادة، مثل إعادة هيكلة نظام المحاكم في البوسنة والهرسك على جميع المستويات، بما يضمن إدارة العدالة في المستقبل من قبل قضاة قادرين وشرفاء. ونلاحظ أيضا بارتياح أن المحكمة الوطنية ستبدأ العمل في ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣، بسلطة قضائية جديدة للنظر في الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي. وإذا ما فهمنا بصورة صحيحة من القاضي جوردا من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة حينما خاطب المجلس في تموز/يوليه، فإن المحكمة الوطنية ستضم قضاة دوليين لفترة محددة من الوقت. ويود وفدي أن يُبلَّغ بالتقدم المحرز في ذلك الصدد.

وأود أن أطرح سؤالين على اللورد آشدون وعلى الممثل الخاص فيما يتعلق بالفقرة ١٧ من التقرير:

"... يمكن أن تكون البوسنة والهرسك في قبضة أزمة دين محلي شديدة. والبلد في سباق مع الزمن".

وأود أن أعرف ما هي البرامج التي وضعها الممثل الخاص واللورد آشدون للتصدي لأزمة الدين المحلي الشديدة بأسرع وقت ممكن. ونحن ندرك الحاجة لتنفيذ برامج تخفف أزمة دين البلد الذي ما زال اقتصاده في مرحلة ناشئة.

ثانياً، لاحظنا أن هناك حاجة لجذب استثمارات أجنبية إلى البلد. ونود أن نعرف من اللورد آشدون ما هي الحوافز التي تم اقتراحها في البرنامج لجذب الاستثمار الأجنبي بغية أن يتوصل الاقتصاد إلى تحقيق التوازن.

وأخيرا ، نود أن نتقدم ببعض الملاحظات فيما تعد البعثة في البوسنة والهرسك استراتيجية خروجها. نحن مرتاحون إلى أن قوة الشرطة الدولية قد أنجزت قدرا كبيرا جدا من العمل. والبوسنة والهرسك لديها الآن قوة شرطة مستعدة بصورة ملائمة لممارسة سلطاتها طبقا لمعايير ديمقراطية. ويوضح التعيين الحديث لمفوضي شرطة محترفين والتأهيل الناجح لعدد متزايد من أفراد الشرطة، بالإضافة إلى انضمام عدد أكبر من النساء وأعضاء أقليات المجتمعات المحلية إلى كليات الشرطة، إن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك قد أنهت ولايتها بنجاح ويمكنها أن تسلم الآن عصا القيادة إلى بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي حينما تنتهي مدة ولايتها في نهاية هذا العام. ونأمل في أن تحافظ بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي على تراث بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وأن تواصل عملها. وبالفعل يمكن لمجلس الأمن أن يفخر بختام ناجح لعملية أخرى من عملياته في مجال حفظ السلم.

**السيد أغويلار سنسر** (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يود وفدي أن يعرب عن شكره الخاص للممثل السامي للبوسنة والهرسك، اللورد آشدون، وللممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، السيد كلاين، على إحاطتيهما الإعلاميتين وعلى الدور الممتاز الذي أدياه في إنجاز النجاحات التي أبلغا عنها، والتي وضعت البوسنة والهرسك على مسار سلام مستقر ودائم. وهذه هي توقعات حكومتي.

نلاحظ بحذر نتائج الانتخابات التي جرت مؤخرا.

وبلدي لا يمكنه الحكم على نتائج الانتخابات التي أجريت مؤخرا، كما أنه لا يعتقد أن من الحكمة أن يقوم ذلك. ومع ذلك، نود أن نناشد الأحزاب السياسية التي سادت في الانتخابات التي أجريت في ٥ تشرين الأول/أكتوبر أنها بتحملها المسؤوليات التي انتخبت من أجلها تتحمل أيضا المسؤوليات التي تعهدت بتحملها في تلك العملية السياسية، وعلى وجه الخصوص تلك الواردة في اتفاق دايتون. والقيام بذلك سيضمن وجود دولة متعددة الأعراق، وبالتالي، لن يكون هناك شك في أنه من الممكن إحلال وتعزيز الاستقرار في ذلك الجزء من العالم.

استمع وفد بلدي باهتمام وعناية بالغين إلى شرح الممثل السامي للبرنامج ذي الأولوية من أجل توفير العدالة وفرص العمل الذي يجري تنفيذه في البوسنة والهرسك. وفي هذا الشأن، نتفق مع الموجودين حول طاولة المجلس الذين أعربوا عن وجهة النظر القائلة بأن الوضوح وأولويات العمل هي التي تجعل الطريق إلى التنفيذ مميزا. وتلك الأولويات، كما نفهمها، هي توطيد سيادة القانون، وخلق فرص عمل، وإجراء تحسينات قصيرة الأجل في الظروف الاجتماعية والاقتصادية. ونعتقد أيضا أنه بغية تحقيق تلك الأهداف هناك حاجة أيضا إلى القيام بمجموعة من الإصلاحات الشاملة جدا لتحديد الحياة المؤسسية في البوسنة والهرسك بما يتمشى مع الأهداف الموضوعة هنا.

ووفد بلدي يجد من المثير للاهتمام بشكل خاص أن يلاحظ الدور الذي يجب أن تقوم به الآن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد مدى أهمية التعاون المخلص من جانب سلطات البوسنة والهرسك، على المستوى الوطني، وأيضا في مختلف كيانات البوسنة والهرسك، مع المحكمة. إن إحلال العدالة وحكم القانون يعتمدان إلى حد كبير على ذلك التعاون. ولذلك، فإن محكمة البوسنة والهرسك ستقوم بدور أساسي باعتبارها المؤسسة الوطنية المسؤولة عن الفصل في القضايا التي تحيلها إليها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

ووفد بلدي يسره أيضا أن يذكر، كما يشير تقرير الممثل الخاص، أن هناك زيادة كبيرة جدا في عدد اللاجئين العائدين إلى البوسنة والهرسك في عام ٢٠٠٠. وفي ضوء هذا، وكما يبين ذلك التقرير أيضا، لما كانت لمشكلة اللاجئين والمشردين أهمية للبوسنة والهرسك وللمنطقة في مجموعها، على حد سواء، فإننا نعتقد أن من المهم جدا للحكومات المجاورة أن تعتمد التدابير التشريعية وتتخذ الخطوات العملية لتيسير عودة اللاجئين الموجودين في الوقت الحاضر في البوسنة إلى أماكنهم الأصلية. وفي هذا الشأن، نود أن نقف على حالة التفاهمات الإقليمية فيما يتعلق بضمان أن تجري تلك العملية بطريقة منتظمة، وكما يراد لها وبقدر المستطاع بأسرع وقت ممكن.

وفيما يتعلق بالحالة في المنطقة، تعتقد المكسيك أن عقد مؤتمر قمة سراييفو في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢ بين رؤساء دول البوسنة والهرسك، وكرواتيا، ويوغوسلافيا توج الجهود التي بدأت في عام ٢٠٠٠. فقد أدت تلك الجهود إلى تقدم كبير في تطبيع العلاقات بين البلدان الثلاثة. إننا نعتبر الاستمرار في العمل بروح التعاون الإقليمي وتعزيز هذه الروح أولوية لعمل الأمم المتحدة في المنطقة.

وأخيرا أود أن أشدد على مدى أهمية ذلك بالنسبة للأمم المتحدة ومكتب الممثل السامي والاتحاد الأوروبي أي العمل بطريقة منسقة للغاية خلال المرحلة الأخيرة من ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك لضمان النقل السلس للمهام التي تضطلع بها حاليا بعثة الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي بتاريخ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني أعتزم رفع هذه الجلسة الساعة ١٣/١٥.

وحيث إن هناك العديد من الأسئلة التي طرحت على الممثل السامي والسيد كلاين، أناشد المتكلمين المتبقين توخي الإيجاز قدر الإمكان والمضي مباشرة في طرح أسئلتهم.

**السيد تراوري** (غينيا) (تكلم بالفرنسية): أولا أود أن أشكركم، سيادة الرئيس، على تنظيم هذا الاجتماع العام لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. أود أيضا أن أرحب بحضور الممثل السامي اللورد آشدون والممثل الخاص للأمين العام جاك بول كلاين. كذلك أود أن أشكرهما على البيانين المفيدين اللذين أدليا بهما.

إن وفدي يشيد بالممثل السامي لجهوده الرائعة التي يقوم بها في الميدان. ونتشاطر أوجه القلق التي أعرب عنها في بيانه، ونتعهد له بمؤازرتنا له فيما يتصل بالأولويات التي حددها. ونناشد المجتمع الدولي مواصلة دعمه له في الإصلاح الذي بادر به في البوسنة. وحيث إن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك توشك على الانتهاء يود وفدي أن يشيد بالسيد كلاين على الطريقة المحترفة والكفؤة التي قاد بها البعثة.

وعلى الرغم من الإقبال المنخفض على عملية التصويت فإن وفدي مسرور للطريقة التي تمت بها

الانتخابات في البوسنة والهرسك. وهذا إنجاز يجب البناء عليه.

صحيح أن العديد من الناس تجنبوا الانتخابات وأن هناك بالفعل الكثير من العمل الشاق المطلوب القيام به. ويتعين علينا أن نضمن كسب ثقة من تجاهلوا الانتخابات. وسيكون هذا تحديا صعبا للفريق الجديد. ولذلك من المهم أن يدعم المجتمع الدولي السلطات الجديدة بالكامل حتى تتمكن من التصدي للتحديات التي تواجهها.

**السيد ياب** (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): نود أن نشكر الممثل السامي، اللورد أشدون، والممثل الخاص للأمين العام، السيد كلاين، على احاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين والمفيدتين.

أود أن أطرح مسألتين. الأولى، نحن نؤيد هدف اللورد أشدون الساعي إلى إعداد البوسنة والهرسك لإقامة دولتها داخل الاتحاد الأوروبي، وإلى جعل سيادة القانون والوظائف الأولويتين الرئيسيتين لها. إن سيادة القانون أمر أساسي لأي مجتمع، وخاصة لمجتمع قد خرج من فوره من الصراع. والوظائف هي مؤشر على حالة البلد الاقتصادية، الذي يكتسب تقدمه أهمية بالنسبة لقدرته على البقاء ولاستقراره.

لذلك يجب على حكومة البوسنة والهرسك أن تصغي للدعوة إلى العمل على تنفيذ الإصلاحات الرئيسية في مجال سيادة القانون وإنجاح جدول أعمال البوسنة. ولقد كان إجراء سلطات البوسنة والهرسك السلس لانتخابات ٥ تشرين الأول/أكتوبر نموذجا تحتذي به الحكومة الجديدة في إدارة أعمالها.

ثانيا، نثني على السيد كلاين وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك للعمل الممتاز الذي قاما به في إصلاح قطاع الشرطة. ونعيد التأكيد على الحاجة إلى الانتقال السلس من قوة الشرطة الدولية إلى بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في نهاية هذا العام. فينبغي البناء على المكاسب الملموسة وغير الملموسة التي حققتها بعثة الأمم المتحدة في جميع جوانب إصلاح الشرطة؛ وينبغي ألا تُهدر أي من هذه المكاسب أثناء عملية الانتقال.

ولدينا هنا سؤال مماثل للسؤال الذي طرحته الولايات المتحدة من قبل عما إذا كانت هناك مشاكل محددة في عملية الانتقال.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أود أن أوجه الآن بعض الأسئلة بصفتي ممثلا للكاميرون. أولا، يسعدني أن أرحب باللورد بادي أشدون والسيد جاك كلاين. وأود أن أشكرهما بصفة خاصة على الإحاطتين الإعلاميتين المفيدتين والمفصلتين.

لدي سؤالان لهما. أولا، كيف رأت البلدان الأخرى في المنطقة دون الإقليمية نتائج انتخابات ٥ تشرين الأول/أكتوبر؟ وثانيا، مع التحالف المقبل، هل سيستمر التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار وانعدام الأمن؟

أود أن أشيد بعمل السيد جاك بول كلاين بصفته رئيسا لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. إن تفانيه واحترافه قد مكنا المجتمع الدولي من وضع البوسنة والهرسك على طريق الإنعاش والتكامل والدخول في مجموعة الدول الحرة والمستقلة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

المتكلم التالي على قائمتي هي ممثلة الدانمرك. أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المقعد والإدلاء ببيانها.

**السيدة لوي** (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وأعربت عن تأييد

الملاحظات التي سأعرضها أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، وكذلك ايسلندا البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية. وسيكون النص الكامل لملاحظاتنا متاحا كتابة.

أود أن أتقدم ببضعة تعليقات ثم أوجه بضعة أسئلة. بداية، أود أن أشكر الممثل السامي، بادي أشدون، والممثل الخاص للأمين العام، جاك بول كلاين، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

لقد توجه مواطنو البوسنة والهرسك إلى صناديق الاقتراع في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، بعد سبع سنوات من التوقيع على اتفاق دايتون للسلام. وتم لأول مرة انتخاب السياسيين لفترة أربع سنوات. كما أنها كانت المرة الأولى التي تولت فيها السلطات البوسنية بنفسها مسؤولية العملية الانتخابية. ويشيد الاتحاد الأوروبي بالسلطات الانتخابية على تنظيمها المحترف للانتخابات، التي أُجريت بطريقة سلمية.

وفي نفس الوقت، يأسف الاتحاد الأوروبي لانخفاض المشاركة في التصويت. لقد أظهر شعب البوسنة والهرسك خيبة أمله لنقص التقدم في إحداث التغيير وبناء مستقبل أفضل. وكان في ذلك دعوة من أجل إقامة نظام سياسي أكثر كفاءة وإصلاحات اجتماعية واقتصادية أسرع.

وأود هنا أن أسأل اللورد أشدون كيف يرى النتيجة المحتملة للمداولات الخاصة بإنشاء حكومة جديدة، ومتى يمكننا أن نتوقع قيام حكومة بوسنية تعمل بكفاءة. وأود أن أسأله بصفة خاصة إذا كان لديه أي مؤشر على هذا الموضوع من الأطراف البوسنية.

ثانيا، إن وجود الجريمة المنظمة والفساد يمنع رسوخ التقدم والتنمية الديمقراطية. فالجريمة المنظمة خطر على سيادة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان والتقدم الاجتماعي والإصلاح الاقتصادي. وبعبارة أخرى، الجريمة المنظمة هي خطر على الأمن والاستقرار. وما لم يتم القضاء على هذه الهياكل المدمرة لن يكون هناك أثر مستدام للجهود الدولية الساعية إلى تعزيز الديمقراطية والتنمية الاقتصادية.

وفي هذا الصدد، أود أن أسأل عن المؤتمر القادم الذي سيعقد في لندن في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، والذي سيكون في رأينا فرصة جيدة لكي تفي بلدان المنطقة بالتزاماتها وتضع أهدافا واضحة حتى تعزز المعركة ضد الجريمة المنظمة. وأود أن أستمع إلى رأي اللورد أشدون عن كيفية ضمان إسهام فعال وإيجابي من هذا المؤتمر في مكافحة الجريمة المنظمة.

ثالثا، يؤكد الاتحاد الأوروبي على الحاجة إلى إيجاد حل مستدام لقضية المشردين. ولقد تحقق في السنوات الأخيرة تحسن منتظم في أرقام العائدين. ففي عام ٢٠٠٢ وحده، تم تسجيل أكثر من ٦٠ ٠٠٠ حالة عودة، مما نتج عنه تسجيل إجمالي ٩٠٠ ٠٠٠ عائد تقريبا. وما زال يلزم فعل المزيد لكي نهيئ المناخ المشجع على قبول العائدين. ولذلك يأسف الاتحاد الأوروبي بشدة للإعاقة المحلية للعائدين، ويحث جميع السلطات في البوسنة والهرسك على الوفاء بالتزامها بمعالجة القضايا القانونية والإدارية العالقة في هذا السياق.

إن تخصيص سلطات البوسنة والهرسك للموارد الكافية من أجل انتظام عودة اللاجئين والمشردين داخليا هو أمر ذو أهمية قصوى. وفي هذا الصدد، أود أن أطلب من اللورد أشدون أن يوضح العقبات الباقية أمام عودة اللاجئين وأن يعلّق على الخطط لحل إدارة اللاجئين.

أخيرا، لاحظ الاتحاد الأوروبي بارتياح تمديد فترة ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك حتى نهاية العام. فبعد سبع سنوات، نفذت البعثة ولايتها بنجاح في مجال إصلاح الشرطة وإعادة هيكلتها. وسيكفل هذا التمديد الانتقال المنظم من بعثة الأمم المتحدة إلى بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي، التي ستتسلم المهمة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

ويسعدني أن أبلغ المجلس بأن اتفاق وضع القوات قد تم توقيعه بين الاتحاد الأوروبي والبوسنة والهرسك في سراييفو في وقت سابق من هذا الشهر، مما سيمكن من استلام هذه البعثة لمهمتها عند انتهاء بعثة الأمم المتحدة من عملها على الفور.

وفي هذا السياق، يود الاتحاد الأوروبي أن يشدد على أهمية تعزيز التعاون والتنسيق بين مختلف الأطراف الدولية في البوسنة والهرسك. ومن خلال اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب وبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، سيواصل الاتحاد الأوروبي العمل مع سلطات البوسنة والهرسك وشعبها، في السعي إلى بناء مجتمع متعدد الأعراق ويعمل جيدا.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل كرواتيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد سيمونوفيتش** (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الممثل السامي والممثل الخاص للأمين العام على تقريريهما وعلى الفرصة الممنوحة للإدلاء بالتعليقات وطرح بعض الأسئلة.

إن حكومة بلادي تؤيد تأييدا كاملا نهج الممثل السامي والممثل الخاص، ذلك أن لا وقت للتشاؤم في البوسنة، وأن المفتاح المؤدي إلى استدامة البوسنة والهرسك هو الإصلاح. وإننا نؤيد تماما البيان الذي أدلى به الممثل السامي مؤخرا، ومؤداه أن اتفاق دايتون هو الحد الأدنى وليس الحد الأقصى.

وفيما يتعلق بالانتخابات والتعليقات بشأنها، نود كذلك أن نشيد بالبوسنة والهرسك على الانتخابات الناجحة التي جرت، وأن نسترعي انتباه المجلس إلى واقع أنه، خلال الحملة الانتخابية، كان هناك بعض المؤشرات المشجعة التي تدل على أن نطاق القيم التي تتشاطرها كل القوى السياسية الرئيسية آخذ بالاتساع، وأنه يتضمن دعما لوحدة البوسنة والهرسك ولجميع الشعوب الثلاثة التي تتكون منها البلاد والتي تعيش في جميع أنحائها.

وفيما يتعلق بنتيجة الانتخابات، نتشاطر الرأي في أن المعيار الذي ينبغي أن تقاس الأطراف السياسية على أساسه، هو دعمها للإصلاح. ونرى أن البلد لا يصبح طبيعيا بمجرد أن تصبح له حكومة عادية، ولكن عندما يمكن اعتبار المعارضة فيه شأنا عاديا هي أيضا.

وإننا نولي الدعم الكامل للعدالة وبرامج العمل. ونرى أن دور العدالة يكتسي أهمية كبرى في عملية بناء السلام في كل المجتمعات القائمة ما بعد الصراع، لا سيما في البوسنة والهرسك. ونعتقد أن مكافحة الفساد أمر بالغ الأهمية وهو يشكل أساس قدرة البوسنة والهرسك على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وإن حكومة بلادي قلقة بشكل خاص حيال التعليقات التي أدلى بها كل من الممثل السامي والممثل الخاص بشأن كاراديتش وملاديتش، ونعتقد أن الكلام عن استدامة البوسنة والهرسك أمر مشكوك فيه، طالما أن كاراديتش وملاديتش فاران من وجه العدالة. أما سؤالي لهما فهو: برأيهما، هل من أمر ينبغي أن يقوم به مجلس الأمن في هذا الصدد؟ هذا يشكل، في أية مسألة، مناقشة ينبغي استكمالها

في الأسبوع المقبل، عندما سنستمع إلى إحاطة إعلامية تدلي بها هنا كارلا دل بونتي، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وأخيرا، أود أن أشكر جاك كلاين على كل شيء وعلى العمل الجيد الذي قام به في جنوب شرقي أوروبا، أولا في كرواتيا ومن ثم في البوسنة والهرسك. وأود أن أذكّر أعضاء المجلس، بأن القوات الدولية أجرت، تحت قيادته، أول توقيف لمجرم حرب متهم.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل يوغوسلافيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد ساهوفيتش** (يوغوسلافيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على دعوتكم إلى عقد هذه الجلسة. فهذه المناقشة تأتي فعلا في الوقت المناسب، على ضوء العمليات الجارية في البوسنة والهرسك وفي المنطقة ككل. وإن الإحاطتين الإعلاميتين الشاملتين اللتين استمعنا إليهما من فورنا واللتين أدلى بهما ببلاغة كل من الممثل السامي اللورد أشدون والممثل الخاص للأمين العام كلاين، تصفان هذه العمليات وتحللاها. وإننا نشكرهما على بيانيهما.

إن التعاون مع البلدان المجاورة يعتبر أولوية في سياسة يوغوسلافيا الخارجية. فتعزيز الاستقرار الإقليمي هدف رئيسي آخر من أهدافنا. ومن نواح عديدة، تعتبر البوسنة والهرسك مفتاح الاستقرار في المنطقة. وضمن هذين الإطارين، الثنائي والإقليمي، نولي أهمية خاصة لتنمية العلاقات الحميدة مع البوسنة والهرسك.

وخلال السنتين الماضيتين، كانت مساعينا الرامية إلى تطبيع العلاقات مع البوسنة والهرسك واضحة جلية. فقد جعلنا المجلس يواكب التقدم المحقق في مناسبات عديدة. ولذلك، لن أدخل في التفاصيل الآن. ولكن، أود أن أشير إلى أن هذه النزعة التصاعدية في علاقاتنا قد استمرت طوال الأشهر الأخيرة. فقد تم توقيع عدد من الاتفاقات الثنائية، بما في ذلك اتفاق التجارة الحرة. وهذه الاتفاقات، مع نظام الاستغناء عن التأشيرات القائم بين البلدين، تهدف إلى ضمان التدفق الحر للناس والسلع. وإن ثلاثة اتفاقات ينبغي إنجازها قريبا، وضمنها اتفاق بشأن الجنسية المزدوجة، تتوخى نفس الأهداف. فعلى الصعيد السياسي الأوسع نطاقا، نود التشديد على أهمية الاجتماع الثلاثي الأطراف الذي سينعقد في تموز/يوليه من هذا العام، بين رئيسي كرواتيا ويوغوسلافيا ورئاسة البوسنة والهرسك.

أما أساس هذا التعاون الفعال، فهو بالطبع اتفاق دايتون/باريس. وإن جمهورية يوغوسلافيا الفيدرالية، بوصفها موقّعا على هذا الاتفاق وضامنا له، تبقى ملتزمة بتنفيذه على نحو كامل.

إن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في طريقها إلى الخروج منها. وتود حكومة بلادي أن تعرب عن تقديرها للمساهمة المهمة التي قامت بها هذه البعثة في تحقيق استقرار الحالة في البوسنة والهرسك، ومن ثم، المساهمة في استقرار المنطقة بأسرها. وإننا واثقون بأن بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، التي ستباشر عملياتها قريبا، ستؤدي دورا بناء مساويا لها. وترحب بلادي أيضا بالجهود المتواصلة التي يبذلها اللورد أشدون في تسريع عملية بناء المؤسسات في البوسنة والهرسك. ونرى أن مسار العمل هذا هو أفضل سبيل لتمكين المواطنين في البوسنة والهرسك من الاضطلاع شخصيا بالمسؤولية حيال بلدهم من خلال الممثلين الذين ينتخبونهم.

وفي الختام، أود أن أكرر مجددا أن يوغوسلافيا تتطلع إلى العمل مع الحكومة الجديدة في سبيل تعزيز علاقات

حسن الجوار. وبدلا من طرح الأسئلة، أود أيضا أن أبلغ اللورد أشدون بأن حكومة بلادي مستعدة للتعاون معه، بحسب ما يراه مناسبا، في جهوده الرامية إلى زيادة الاستقرار في البوسنة والهرسك من خلال الإصلاحات الطموحة التي أشار إليها اليوم.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة للورد أشدون كي يجيب على الأسئلة التي جرى طرحها.

**اللورد أشدون** (تكلم بالانكليزية): أدرك تماما، سيدي، طلبكم الداعي إلى الإيجاز. لذا سأحاول، لو سمحتم – فيما آمل تغطية غالبية النقاط، إن لم يكن كلها – أن أكون سريعا على قدر استطاعتي.

أولا، اسمحوا لي بأن أعرب عن مقدار تقديري شخصيا – وكذلك، تقدير الفريق العامل معي، حسب علمي – لعبارات التأييد الواسعة النطاق جدا التي تلقيناها هنا. فهي تدفئ القلوب وتوفر لنا، كما أعتقد، شعورا عارما من الثقة بالدعم الذي يمدنا به المجلس. فلذلك، أعرب عن عميق امتناني لها. واسمحوا لي بالقول إننا نحتاج بجانبها، على الرغم من ترحيبنا بها – وقد يظن الأعضاء بأنها أكثر أهمية – إلى المساعدة العملية التي أشار إليها، كما ينبغي، ممثل كولومبيا، في برامج دعم القضاة والمدعين العامين، وبرامج حماية الشهود. وإذا كان لنا الآن أن نتصدى بجدية – وهو أمر أصر على أن نفعله – لشبكات الجريمة المنظمة الخطيرة وواسعة النطاق في البوسنة والهرسك، فإن بعض الأشخاص – وهو ما يحدث بالفعل الآن – سيعرضون حياتهم للخطر في عملية تطهير البوسنة والهرسك من تلك الشبكات. وسيكون من المهم لنجاحنا الحصول على عون عملي ومساعدة عملية ينطويان على تقديم قضاة ومدعين عامين قادرين على مساعدتنا مع برامج لحماية الشهود – يقدمهم لنا من لهم خبرة في التصدى للجريمة المنظمة – وهي معركة ليس بوسعنا أن نتحمل الخسارة فيها. وفي هذا السياق، أرى أن النقطة التي أثارها ممثل الدانمرك باسم الاتحاد الأوروبي هامة للغاية.

وسيكون مؤتمر لندن الذي سيعقد في ٢٤ و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن الجريمة المنظمة علامة بارزة هامة جدا بالنسبة لنا. ولقد وجه إلي ممثل الدانمرك سؤالا مباشرا عن ”أفضل ما يمكن أن يتمخض عنه ذلك المؤتمر“. وردي على هذا السؤال هو ”أن ما نحتاجه هو مساعدة عملية“. وقد أشدد، ربما بالنيابة عن زملائي الذين تكلموا قبلي من تلك المنطقة – على أن الجريمة المنظمة ليست مجرد مشكلة بوسنية، ولكنها مشكلة تتعلق بمنطقة البلقان. بل أنها ليست مشكلة قاصرة على منطقة البلقان وحدها. فالجريمة المنظمة والفساد والسوق السوداء ظواهر تتفشى بعد الحروب كشبح أسود والذين يتذكرون منا ما حدث بعد الحرب العالمية الثانية في أوروبا سيتذكرون تلك الظواهر التي ذكرتها كنتيجة حتمية للحرب وما تحدثه من اضطرابات.

إلا أنه لا بد من القضاء على تلك الآفة. فهي ليس لها أي مجال مدني وحيد، ولا مجال سياسي وحيد، بل ولا مجال اقتصادي وحيد في منطقة البلقان. فليس لها سوى مجال جنائي وحيد. إنها تعمل في تجاهل تام للحدود وللاختلافات العرقية. ولا بد من التصدي لها على الصعيد الإقليمي. ولا يمكن التصدي لها على الصعيد الإقليمي إلا من خلال تدابير محددة وعملية من النوع الذي تم تحديده، وهي تدابير نأمل في أن تعرض كمجموعة مترابطة في مؤتمر لندن.

وفيما يتعلق بالسؤال عن اللاجئين الذي طرحه ممثلا أيرلندا والمكسيك وكذلك ممثل الاتحاد الأوروبي، أقول إن النقطة الأساسية هنا هي أن توقف عودة اللاجئين إلى معظم مناطق البوسنة والهرسك – ربما باستثناء حفنة قليلة تضم ثلاثة أو أربعة أشخاص يمكني أن أذكر أسماءهم حيث

مشكلتهم أمنية – يعود سببه إلى الافتقار إلى الأنشطة الاقتصادية، والافتقار إلى الخدمات الاجتماعية، والأهم من ذلك الافتقار إلى فرص العمل. إلا أن هناك بالرغم من ذلك مناطق كثيرة قد يرغب الناس في العودة إليها ولكنهم لا يستطيعون ذلك لأنهم ببساطة ليس لديهم المال اللازم لبناء أسطح لمنازلهم.

أود لو كان بوسع أعضاء المجلس اصطحابي مع زوجتي عندما ذهبنا قبل بضعة أسابيع لنشهد عودة الناس إلى قراهم الجبلية فوق سريبرنيتشا. وكانت تلك القرى أراضي زراعية لم يطأها أحد لمدة ست سنوات، وكانت النساء يقمن بتطهيرها لأن جميع رجالها كانوا قد قتلوا. وكان لدى النساء من الشجاعة ما مكنهن من العودة إلى مجتمعاتهن، وتطهير أراضيهن الزراعية، بأيديهن ثم الجلوس بصبر بجوار منازلهن المدمرة والمحروقة في مجتمعهن المحلي الذي ذبح فيه آباؤهن وأجدادهن وأبناؤهن. ولو كنتم معنا لرأيتم أن الشيء الذي يدمي القلب هو أن ما يمنع الناس من العودة – أيا كان التزامهم، ومهما كانت شجاعتهم، هو أنه ليس لديهم المال اللازم لبناء أسطح لمنازلهم المهدمة، وأننا لسنا قادرين على تزويدهم بأبقار أو قطعان الغنم لتمكينهم من إعادة بناء اقتصادهم. لهذا لا بد من توفير التمويل اللازم، وأنا أناشد المجلس أن يعمل على مواصلة تقديم التمويل الضروري لذلك.

وهناك البعض ممن يظنون أن الوقت قد حان لوقف تقديم التمويل للبوسنة والهرسك وأنا أقول إن هذا الظن في غير محله. فنحن على شفا حدوث معجزة هناك. ولكن لا بد لنا من أن نعمل من أجل جعلها تتحقق. لقد أشار ممثل فرنسا إلى حقيقة ذكرها آخرون كثيرون أيضا وهي أنهم لا يعتبرون التصويت في الانتخابات الأخيرة تصويتا لصالح النزعة القومية. وهذا رأي صائب. ولكن تظل هناك حقيقة صعبة لا مناص منها مفادها أن الأشخاص الذين أصبحوا أكثر قوة الآن هم الأشخاص المنتمون إلى الأحزاب القومية. ولست متأكدا من أن النزعة القومية أو النزعة غير القومية هي بالضرورة المعيار الوحيد الذي يمكن على أساسه الحكم على الاعتبارات السياسية. وأنا أعتقد أننا نتحرك في اتجاه هيكل دقيق إلى حد ما وأكثر تعقيدا.

ولكن دعوني فقط أوضح أنني أعتقد أنه يتعين علينا أن نحكم على الحكومة القادمة من واقع أفعالها، وليس بحب الأشخاص الموجودين فيها أو الجهات التي ينتمون إليها. لقد كانت جميع البيانات التي أصدروها تؤكد التزامهم بالإصلاح وهذا هو ما يتعين عليهم إثباته.

إلا أنه توجد هنا نقطة أعتقد أنه قد يكون من المهم أن يركز المجلس عليها – وأنا أقول بصراحة وبعبارات غير دبلوماسية من ممثل أحد البلدان التي تقدم مساهمة كبيرة من ناحية الموارد إلى البوسنة والهرسك – لماذا نواصل تقديم أموال دافعي الضرائب لمساعدة ذلك البلد، إذا كان يدفع جزءا لا بأس منه إلى أشخاص مجرمين، مما يجعل نظامه مفتقرا إلى الكفاءة؟ ويقول دافعو الضرائب لدينا إننا إذا كنا نتعامل مع حكومة جديدة، أيا كان لونها ومهما كانت أهميتها، فإن الطريقة المناسبة التي يجب أن نسلكها هي أن يكون لدينا نهج مباشر يربط بين الموارد التي نقدمها والإصلاحات التي يتعين إجراؤها من أجل التصدي للفساد والجريمة، وتحديد ضريبة للقيمة المضافة من أجل إصلاح النظام الجمركي.

ووجه إليَّ ممثل الولايات المتحدة سؤالين مباشرين تساءل فيهما عما إذا كنت على استعداد لاستخدام ما يسمى بتأثير المال لمواجهة أولئك الذين يعرقلون تنفيذ اتفاق دايتون وأولئك الذين يخرقون الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن الدولي على العراق. وجوابي الصريح على ذلك هو نعم، وإن كان الأمر في حالة خرق الجزاءات يتعلق

بشكل أكبر إلى حد ما، فيما يبدو لي، بما تقرره قوى تثبيت الاستقرار إلى جانب سلطات الأمم المتحدة حول ما إذا كان حدث خرق لتلك الجزاءات أم لم يحدث. وأنا أقف على أهبة الاستعداد لاستخدام ما لدي من سلطات لمساندة أي إجراء يلزم للتصدي لأي خرق للقانون الدولي قد يتم اكتشافه.

وسوف يتولى جاك كلاين الرد على السؤال حول ما إذا كانت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك مستعدة لذلك أم لا.

وبالنسبة لمسألة انخفاض عدد المشتركين في الانتخابات يمكني أن أقول إن انخفاض عدد المشتركين في الانتخابات مسألة تثير الإحباط بالنسبة لنا جميعا. لقد طفت في معظم أنحاء البلاد يوما بعد يوم بغية محاولة تحسين نسبة المشتركين في الانتخابات، وأقول إن المشاركة في الانتخابات بنسبة ٥٥ في المائة إنما تزيد عما نجده عادة في بعض البلدان الحاضرة حول هذه الطاولة. ولكن اسمحوا لي بأن أعرض فكرة على المجتمع الدولي. لو أننا قمنا فجأة بزيارة دول في حالة فوضى ما بعد الحرب، واعتقدنا أن أول شيء يجب أن نرسيه فيها هو الديمقراطية، وقمنا بقياس مدة تواجد الديمقراطية بعدد الانتخابات التي أجريت فيها بدلا من الاعتقاد بأن أول شيء يجب أن نرسيه هو إعمال سيادة القانون، فلن يكون من المستغرب أن نرى عندما تجري الانتخابات كل سنتين أو بتواتر أكثر في أي بلد أن مواطني ذلك البلد يشعرون بملل إلى حد ما عندما لا يرون أية نتائج ملموسة لتلك الانتخابات. وإذا كنا قد فرضنا ستة انتخابات على البوسنة والهرسك خلال ستة أعوام. وهذا هو ما فعلناه بالفعل – ولم نعط للحكومة فيها سوى سنتين لإجراء إصلاحات في برنامج مكثف يتطلب إجراء إصلاح جذري بدون إعطائها الوقت لتقديم عائدات ذلك الإصلاح، فلا ينبغي لنا أن نندهش كثيرا لو رأينا الناس قد ضجروا من الانتخابات لأنهم لم يروا حكوماتهم تحقق لهم ما ينشدونه من تقدم.

وتظل حجتي قائمة – وهي ليست بالحجة الجديدة – إذ أنني ذكرتها قبل ستة أعوام عندما انتهت الحرب في البوسنة، ومفادها أنه في البلدان التي نحاول إحلال السلام فيها بعد انتهاء الحرب، ينبغي دائما أن تكون أولويتنا هي إرساء سيادة القانون أولا ثم إرساء الديمقراطية ثانيا. فلا يمكن أن تكون لدينا ممارسات ديمقراطية لائقة إلا بإرساء سيادة القانون.

إن مندوب المملكة المتحدة على حق في ما ذكره. وأعتقد أنه ينبغي لنا أن نأخذ ما قاله كرسالة من أجل تعجيل عملية الإصلاح. هكذا قرأت فكرته. وهكذا يجب أن يقرأها الآخرون، وهي تبين ما ينبغي لنا أن نفعله.

لقد وجه إلي ممثل المملكة المتحدة سؤالين حول ما إذا كان من الممكن تشكيل ائتلاف من ”غير القوميين“ في جمهورية صربسكا؟ وردي على ذلك هو نعم. والأمر يتوقف في رأيي على السيد ملادين إيفانيتش رئيس الوزراء السابق لجمهورية صربسكا. وهو أمر يمكن تحقيقه من الناحية العددية. والسؤال الثاني هو هل معرفة من سيشكل الحكومات الجديدة يحدث أي فرق؟ والإجابة على ذلك السؤال هي بالنفي بطبيعة الحال. لقد اطلعت على البيانات التي أصدرها جميع الأحزاب، بما في ذلك أكثرها تشددا في التمسك بالقومية، ويمكنني أن أجد التزامات قوية بالإصلاح في كل منها. ولكن ذلك الإصلاح سيتحقق بسرعة أكثر لو أن الأشخاص المعروفين من أعمالهم بأنهم من الإصلاحيين دخلوا الحكومة بدلا من الأشخاص المعروف عنهم أنهم من غير الإصلاحيين.

ولقد قيل الآن إن حكومات ”القوميين“ قد تكون ملتزمة بالإصلاح. ولكنني أرى أن من حقنا أن نعلن أننا

نتشكك في ذلك نظرا لما شهدناه في الماضي. إننا لا نرفض هذا القول ولكننا سنحكم على مدى صحته من واقع الإجراءات التي ستتخذها تلك الحكومات لاحقا. والأمر الذي أريد أن أكون واضحا فيه هو أن عملية الإصلاح لا يمكن أن يعوقها عائق، وإن كان من الممكن أن تتباطأ.

وأشار ممثل الصين إلى المجال الاقتصادي الوحيد، وهو على حق تماما في ما قاله. نحن لدينا هنا حقيقة بسيطة وهي أنه لو كان هناك أحد ينتج النبيذ في مدينة سيتلوك، في الهرسك، فإنه سيجد أنه من الأيسر له أن يبيع نبيذه إلى برلين بدلا من بانيالوكا. نحن بحاجة، كما قال ممثل الصين، إلى أن ننفذ الإصلاحات الاقتصادية من أجل إيجاد مجال اقتصادي وحيد له قواعد اقتصادية موحدة حتى نستطيع أن نولد سوقا داخلية قبل أن نبدأ في التصدي لمسألة ما إذا كان بوسعنا أن نجتذب الاستثمار الخارجي.

لقد أشار ممثل روسيا إلى اتفاق دايتون. ولا يسعني إلا أن أقول له ما سبق أن قلته: وهو إنه ليس من بين المقترحات التي أطرحها الآن، ولا من بين المقترحات التي أنوي طرحها ما يتعارض مع أحكام اتفاق دايتون أو دستور البوسنة والهرسك. ومع ذلك، اسمحوا لي أن أقول له إنني لا أعتقد أنه يخالفني الرأي في أننا - وقد ناقشت هذا الموضوع أكثر من مرة مع سفيره في سراييفو الذي أشيد به عرضا كزميل حميم ومستشار حكيم - سمحنا للمعوِّقين في الماضي أكثر مما ينبغي باستخدام اتفاق دايتون لعرقلة تنفيذه، وما يتعين علينا استخدامه هو أحكام دايتون التي تسمح بنوع الإصلاحات التي نتكلم عنها.

ثانيا، إنه يتكلم عن أهمية توافق الآراء، وهو هنا محق أيضا. ويجب أن يكون من الصحيح دائما أن نبني على توافق الآراء. ومع ذلك، هل يمكنني أن أخبر المجلس ما هي مشكلتي؟ أعتقد أن ممثل موريشيوس حددها عندما تكلم عن أزمة الدين. والسبب في هذه الأزمة هو أن المعونة الدولية آخذة في التراجع، وهكذا أصبح الوضع بعد ست سنوات من انتهاء الحرب، ولكن حالة التصلب التي يعانيها الاقتصاد في البوسنة والهرسك حتى الآن لم تجعله مغريا للاستثمار الدولي. والسبيل الوحيد لسد تلك الفجوة الناجمة عن أزمة الديون الداخلية هو الاستثمار الدولي.

وسوف تشتد وطأة أزمة الديون وتبلغ ذروتها في ربيع عام ٢٠٠٣ تقريبا. ومن غير المرجح أن تتشكل الحكومة قبل كانون الثاني/يناير أو شباط/فبراير. وربما يحدث ذلك قبل هذا الموعد، ولكنني لا أعتقد أنه سيحدث بالضرورة. ومن المحتمل جدا أن يكون علينا اتخاذ التدابير اللازمة لإصلاح اقتصاد البوسنة والهرسك لجذب الاستثمارات الدولية قبل تشكيل الحكومة الجديدة. وسوف نسعى الآن إلى القيام بذلك قدر الإمكان على أساس توافق الآراء، لأن هذا هو نوع الإصلاح الذي سيمكث. ومع ذلك، يجب أن أقول إن البوسنة والهرسك ليس لديها وقت تضيعه إذا كان المراد عدم تعريض الأرواح والأعمال التجارية للمخاطر، وإذا أُريد الاستمرار في دفع أجور المدرسين وثمن الخدمات الاجتماعية.

وممثل بلغاريا أشار إلى الجمارك. وأظن أنني تكلمت من قبل عن مدى أهميتها. فنحن نضيع مبالغ مالية طائلة - أي أكثر مرة ونصف المرة من ميزانية الدولة، بسبب نقص عائدات الجمارك. وهذه أيضا مشكلة إقليمية.

وطرحت عليَّ أيضا بضعة أسئلة أخرى. فممثل سوريا سأل عن المؤسسة العسكرية. وسأطلب من جاك أن يتناول مسألة الشرطة. ولا بد من إصلاح المؤسسة العسكرية التي يجب أن تبقى - كما قال الممثل الروسي بكل وضوح - في حدود متطلبات منظمة حلف شمال الأطلسي. غير أن هناك مجالا، في رأيي، للتحرك نحو مزيد من الإصلاحات

العسكرية، لتمكين البوسنة والهرسك من الانضمام إلى مبادرة الشراكة من أجل السلام. وأعتقد أننا لا نحدد هدفا غير معقول إذا قلنا إن ذلك يمكن تحقيقه في غضون ١٨ شهرا، شريطة توافر الإرادة على تنفيذ تلك الإصلاحات - وأشدد هنا مرة أخرى - مع الالتزام الدقيق بإطار اتفاق دايتون.

لقد أشرت إلى أزمة الديون التي أثارها ممثل موريشيوس، واسمحوا لي فقط أن أضيف أن هناك حاجة إلى تقديم تمويل كاف لمحكمة الدولة التي سيتضمن دورها تزويد البوسنة والهرسك بقدرة محلية على إجراء محاكمات على جرائم الحرب. وهذا يمكن القيام به إما في العام المقبل أو في الأعوام التالية. والذي سيفصل بين هذين الإنجازين هو ما إذا كانت هذه القدرة المحلية لمحكمة الدولة في مجال جرائم الحرب ستحظى بدعم المجتمع الدولي أم لا، وإلى أي مدى سيكون ذلك. فكلما قل هذا الدعم طال الزمن الذي ستحتاجه البوسنة والهرسك حتى تتمكن من إجراء محاكمات على جرائم الحرب، على أراضيها.

وسأل الاتحاد الأوروبي عن تشكيل الحكومة الجديدة. وها هي المشكلة: لقد أسفرت الانتخابات عن توازن دقيق بين عدد المقاعد التي يشغلها ما يمكن أن نسميه الأحزاب القومية، ومقاعد بقية الأحزاب. وهذا يعني أنه، على الرغم من إمكانية تشكيل حكومة بحلول نهاية هذه السنة، فإنني متشكك إلى أبعد حد في أن هذا سيحدث. ولربما ننتظر حتى كانون الثاني/يناير أو شباط/فبراير أو حتى آذار/مارس، قبل أن تشكل هذه الحكومة.

وتساءلت كرواتيا ما إذا كان بوسع مجلس الأمن أن يفعل شيئا حيال كارادزيتش وملاديتش. حسنا، الإجابة هي أننا كلما عجلنا بالقبض على كارادزيتش وملاديتش وقدمناهما للمحاكمة، عجلنا بتمكين البوسنة من نسيان ماضيها. وذاك هو الفصل الختامي العظيم الذي سيمكننا من الشروع في بناء مستقبلنا. وانتظر بفروغ الصبر أن يحدث هذا. وأتفهم مدى الصعوبة التي تكتنف أية مهمة عسكرية بالنظر إلى طبيعة الريف البوسني البرية. وما يريحني هو حقيقة واحدة، وهي أن هذين الرجلين لم تعد لديهما السلطة التي تمكنهما من تعطيل عملية الإصلاح بالكامل، على الرغم من أن القبض عليهما وتقديمهما للمحاكمة مسألة ضرورية، وعلى الرغم من أن حدوث ذلك سيعجل وتيرة عملية الإصلاح. وصحيح أن بوسعهما إبطاء هذه العملية، ومع ذلك لا يمكنهما إيقافها.

وأخيرا، أريد، إذا أذنتم لي، أن أشيد بالنقطة التي أثارها ممثل يوغوسلافيا. إن أحد الأشياء التي خففت من صعوبة مهمتي إلى أبعد حد، بغض النظر عن الأساس الهائل الذي أرساه جاك كلاين وجميع من سبقوني، هو أننا شهدنا من كرواتيا حتى الآن، ومنذ فترة طويلة، وشهدنا من يوغوسلافيا في الآونة الأخيرة، نوعا من التعاون الإقليمي الذي يسمح لنا بحل المشاكل على نحو أسهل وأسرع. وذلك التعاون الإقليمي الذي تجسد بوضوح في الاجتماع المعقود بين الرؤساء الثلاثة، والذي أشار إليه ممثل يوغوسلافيا، يمثل أحد أهم المؤشرات الإيجابية التي توحي بالأمل في المستقبل.

وأعتذر عن إطالتي في الكلام قبل إعطاء الفرصة لزميلي جاك كلاين. واسمحوا لي أن أقول في إيجاز إن هناك من ينظرون إلى البوسنة حتى الآن على أنها ثقب أسود في منطقة البلقان. وهي ليست كذلك. فالأمور التي أُنجزت فيها بفضل الدعم الملحوظ الذي حظيت به من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والمؤسسات البوسنية - وإن جاز لي القول - بفضل الشجاعة الاستثنائية التي يتحلى بها الشعب البوسني ذاته، كفلت أن ينجح هذا البلد في إحراز تقدم في غضون ست سنوات، بعد خروجه من أبشع الحروب التي

شهدها النصف الثاني من القرن الماضي، أكثر مما نجح بلدي، أيرلندا الشمالية، في إنجازه في غضون ٣٠ سنة.

وبعض الأشياء التي أُنجزت هناك تعد بمثابة معجزة، ولا بد من فهمها. فإذا كنت قد زرت مدينة سراييفو المدمرة، وقيل لك إن هذا البلد في غضون ست سنوات لا أكثر، وبعد خروجه من الحرب، سيكون لديه أكثر العملات النقدية استقرارا في منطقة البلقان، وإنه ستكون هناك حرية كاملة في التنقل في كل أنحاء البلد، وأن أكثر من ربع مليون شخص سيعودون إلى الديار التي تركوها بسبب الرعب والأحداث الدامية قبل ست سنوات فقط، وأنه ستجرى انتخابات حرة وسلمية تماما وخالية من العنف، لكنت قد قلت إن هذا درب من المستحيل. ولكن هذا هو ما تحقق. وقد يكون من الخطورة بمكان أن أقول ذلك، ولكنني أعتقد أننا تخطينا الآن أسوأ المراحل في البوسنة والهرسك. والمهمة التي تنتظرنا أكثر سهولة. ولن تكون هذه المهمة سهلة ولكنها ستكون أسهل. ويمكن تحقيق ذلك، ولكنه لن يتحقق إلا إذا واصل المجتمع الدولي استخدام نفس الإرادة والموارد التي استخدمها على مدى السنوات الست الماضية لتحقيق ما تحقق.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر اللورد أشدون على توضيحاته.

أعطي الكلمة الآن للسيد جاك بول كلاين ليرد على الأسئلة المثارة.

**السيد كلاين** (تكلم بالانكليزية): أدين بالامتنان لكم، سيدي الرئيس، على تعقيباتكم الكريمة والرقيقة، ولسائر أعضاء المجلس. وسوف أنقلها إلى أفراد البعثة الذين هم في المقام الأول رعايا ومواطنون لأعضاء المجلس. وإنني لعلى ثقة بأنهم سيقدرونها كل التقدير.

فيما يتعلق بالانتقال من بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك إلى بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي، فإنه يسير سيرا مطردا. وعندما وضعنا تلك الفكرة لأول مرة قلنا ببساطة أن الاتحاد الأوروبي كان يبحث عن بعثة وولاية في مكان ما. وهو يعمل حاليا على بناء هيكل قوامه حوالي ٠٠٠ ٥ شرطي. وفي إطار بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، لدينا بالفعل ٦٨٠ من رجال الشرطة الأوروبيين. وهكذا سيصبح الانتقال بحق بسيطا جدا وسهلا جدا. ولكن ما أوصينا به الاتحاد الأوروبي هو أن تكون بعثة الشرطة التابعة له موسعة. وقلنا إننا نرى أن هناك دورا للنرويج وسويسرا اللتين كانتا بالغتي السخاء على مر السنين، وللاتحاد الروسي وأمريكا الشمالية من أجل المظلة السياسية، ولتركيا لأسباب تاريخية، ولغيرها كذلك.

وهذا هو الاتجاه الذي أعتقد أن بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي تنحو إليه. وهذه البعثة تقيم في البناية التي نقيم فيها بدون إيجار لمدة ست سنوات. ولدينا الآن في الأمم المتحدة مفوض للشرطة، وهو المفوض الدانمركي فريدريكسون الذي اكتسب خبرة من عمله في قوة الأمم المتحدة للحماية، في كوسوفو وألبانيا. وسيعمل تحت إمرتي كمفوض للأمم المتحدة لمدة ستة أشهر، وسينتقل بعدها إلى الاتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق بالتعاون الإقليمي، يسرني أن أقول إن وزراء داخلية كرواتيا ويوغوسلافيا والبوسنة والهرسك وقعوا، وأساسا تحت اسم الأمم المتحدة، اتفاقا يتناول قضايا الهجرة غير المشروعة، والتهريب والانتهاكات الجمركية وغير ذلك من الأعمال الإجرامية. فالتعاون الإقليمي، إذن، يسير سيرا حسنا؛ وتلك أمور كان من المستحيل تحقيقها أثناء حقبة تودجمان – ميلوسيفيتش.

وفيما يتعلق بقضية كارادزيتش وملاديتش، فهناك حاجة إلى أن تمارس الدول إرادتها السياسية. فولاية قوة

تثبيت الاستقرار تنص على أنها إذا قابلت عرضا في سياق ولايتها، السيد كارادزيتش وتعرفت عليه فينبغي لها أن تلقي القبض عليه. وما نحتاج إليه هو إشارة واضحة من مجلس الأمن ومن مجلس شمال الأطلسي مؤداها أنه يتعين على قوة تثبيت الاستقرار أن تحدد مكان رادوفان كارادزيتش وتحتجزه وتلقي القبض عليه وتنقله إلى لاهاي. وهذه ولاية لا تملكها في الوقت الحالي.

لقد كنت دائما أمينا وصريحا مع المجلس في الماضي، وسأواصل اليوم السير على هذا المنوال.

ويجب أن يعرف شعب البوسنة والهرسك أيضا أن الحصان الميت، إذا امتطيته، لن يذهب بك إلى أي مكان. هذا شيء لم يفهموه حتى الآن.

أقول للمجلس بصراحة إن الفوز الانتخابي للقوميين لم يكن هزيمة للديمقراطية أو للتعددية العرقية في البوسنة والهرسك، بل كان اعترافا بأن الكثير مما فعله المجتمع الدولي منذ اتفاق دايتون كان غالبا غير منسق وكان وقتيا ويفتقر إلى التخطيط الاستراتيجي. إن المريض لم يكن يتلقى دائما الرعاية المناسبة من الأطباء.

إن عملية ترقيع ائتلافات غير قومية ضعيفة جدا لا تحظى بأي دعم أو مصداقية من صميم الفئات العرقية الثلاث ليس هو الحل. إن هذه الائتلافات، المحطمة بفعل التناحر بين الائتلافات وضعف القيادة، خذلت نفسها والناس التي تمثلها.

وليدنا مثل شعب ألزاسي يقول ''إذا تحتم عليك أن تبتلع ضفدعا فلن يفيدك كثيرا أن تحدق إليه''. وفي هذا الصدد، إن الممثل السامي الجديد السيد بادي آشدون جلب معه رؤية وتنسيقا وخبرة عملية، وهي أمور نحن أحوج ما نكون إليها. وقد عين على الوجه الصحيح سيادة القانون وخلق الوظائف ونزاهة الحكومة بوصفها أولوياته واتخذ خطوات فعالة لإعمال هذه الأولويات في برنامج الحكومة، وأنا أهنئه على ذلك.

وبكياسة، منذ بداية ولايته في أيار/مايو، أعلن تأييده لسياسات وبرامج وليس لأحزاب أو شخصيات. وجميع الفائزين في الانتخابات الأخيرة، حتى القوميين، ألزموا أنفسهم بالإصلاح، أي بجعل البوسنة والهرسك تعمل، بدلا من تمزيقها إربا. والآن وقد تم وضع البرنامج، حان الوقت للممثل السامي لكي يستخدم صلاحياته لتنفيذ هذا الإصلاح بغض النظر عن الحزب الموجود في السلطة.

إن الغالبية العظمى من شعب البوسنة والهرسك ستؤيدنا، ويستحق السيد بادي آشدون الدعم الدولي الكامل من أجل إنجاز هذه المهمة.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد كلين على إيضاحاته.

وأود، نيابة عن مجلس الأمن، أن أغتنم هذه الفرصة لكي أوجه مرة أخرى الشكر إلى اللورد آشدون والى السيد كلين على إفادتيهما.

وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٠.